مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٦٩**

الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شاليه

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والسيدة تانيا هاري، المديرة التنفيذية لمركز جيشاه القانوني لحرية التنقل.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة المتبعة في ذلك الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم في أعقاب التصعيد الأخير والخطير للغاية بين إسرائيل ومقاتلين فلسطينيين في غزة. وعلى الرغم من أن الأزمة نُزع فتيلها على الفور، لا تزال الحالة شديدة التقلب.

فعقب اغتيال إسرائيل المستهدف لقائد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، بهاء أبو العطا، في غزة، أطلق مقاتلون فلسطينيون أكثر من ٥٠٠ صاروخ باتجاه إسرائيل. وقد سبق هذا التصعيد الأخير إطلاق حوالي ١٠ صواريخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر من غزة باتجاه إسرائيل. وقد أصاب أحدها منزلا في مدينة سديروت، في حين اعترض نظام القبة الحديدية وفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي ٩٠ في المائة من الصواريخ. وألحقت الصواريخ التي سقطت الضرر بعقارات سكنية وتجارية. وتلقى ٧٨ إسرائيليا العلاج نتيجة لإصابتهم بجروح أو صدمات. وهذا الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على مراكز السكان المدنيين غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا.

وردا على هذه الهجمات الصاروخية، شن جيش الدفاع الإسرائيلي عددا من الغارات على أهداف لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والمقاتلين في غزة. وأسفر ذلك عن مقتل ٣٤ فلسطينيا، حدد جيش الدفاع الإسرائيلي أن أكثر من ٢٠ منهم من المقاتلين، وكان من بينهم ثلاث نساء وثمانية أطفال أيضا. وأفيد بأن إحدى الوفيات نجمت عن سقوط أحد الصواريخ الفلسطينية داخل غزة. وإجمالا، أصيب ١٠٩ أشخاص أيضا.

وكان من بين القتلى في غزة ثمانية أفراد من أسرة واحدة قُتلوا في غارة إسرائيلية واحدة. وتفيد التقارير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعترف بأن منزلهم استُهدف عن طريق الخطأ. ولا شك في أن هذا حادث مأساوي ومشين ويجب إجراء تحقيق دقيق ونزيه بشأنه. فلا يمكن تبرير قتل المدنيين في أي مكان.

وأود أن أشيد اليوم بالجهد الاستثنائي الذي بذلته مصر، التي عملت بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لكفالة استعادة الهدوء في غزة بعد ٤٨ ساعة من الأعمال العدائية. فلو باءت جهودنا بالفشل، لكُنَّا الآن في خضم حرب أخرى أسوأ بكثير من النزاع الرهيب الذي حدث في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لم يزُل الخطر. وعلى الرغم من أن الترتيبات التي دخلت حيز النفاذ في الساعات الأولى من يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر

مستمرة، لا تزال هناك عمليات إطلاق صواريخ متفرقة، مما يدفع إسرائيل للثأر.

هذا علاوة على مخاطر أخرى. فاستمرار عمليات الإغلاق الإسرائيلية والانقسام فيما بين الفلسطينيين يغذيان واقعا يبعث على اليأس. ودائما ما يهدد نشاط المقاتلين وإطلاق الصواريخ والغارات الجوية الانتقامية بحدوث المزيد من العنف. وخلال فترة العام والنصف الماضية، عملت الأمم المتحدة جاهدة لمنع التصعيد وتنفيذ مجموعة عناصر الدعم التي توفرها الأمم المتحدة إلى غزة على النحو الذي أقرته لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك العمل، استؤنف الإمداد بالكهرباء بمتوسط ١٣ ساعة يوميا؛ وأتيحت أكثر من ٠٠٠ ١٦ وظيفة مؤقتة؛ فضلا عن العمل الجاري لإحياء منطقة صناعية من أجل تهيئة فرص اقتصادية طويلة الأجل. ولا جدال في أن جميع تلك التدابير خففت من حدة التوترات، لكنها بعيدة عن الوفاء بالمتطلبات من الموارد المالية والالتزام السياسي من جانب القادة الفلسطينيين والإجراءات المتخذة من جانب إسرائيل.

وتستلزم غزة في نهاية المطاف التوصل إلى حل سياسي. ولا يمكن أن يستمر نشاط المقاتلين في تقويض فرص السلام والتنمية. ولا يمكن لإسرائيل أن تواصل سياسة الإغلاق التي تنتهجها والتي تعوق التنمية. ولا يمكن أيضا أن يستمر القادة الفلسطينيون في تجنب العواقب المدمرة الناجمة عن انقسامهم السياسي الداخلي.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين أسهموا في تنفيذ خطة لجنة الاتصال المخصصة، وأدعو الجميع إلى زيادة دعمهم لبرامج الأمم المتحدة في الميدان. ويتمثل الأمر الأكثر إلحاحًا في ضرورة معالجة انهيار النظام الصحي في غزة.

ولكن لا يجب أن يصرفنا عملنا الإنساني المهم عن الهدف السياسي المتمثل في مساعدة الفلسطينيين على التطور بحرية دون احتلال لا هوادة فيه، والإسرائيليين على العيش في أمن ودون خوف من الإرهاب والصواريخ. والطريقة الوحيدة لضمان تحقيق هذا الهدف هي العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين وتحقيقه، وهو حل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتشكل غزة بمقتضاه جزءًا لا يتجزأ من دولة فلسطين المستقبلية.

كما استمرت الاحتجاجات في غزة عند السياج المحيط بها، حيث قام عدد صغير من المشاركين بأنشطة عنيفة. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام وسائل فض الشغب والذخيرة الحية مما أسفر عن إصابة أكثر من ٣٠٠ شخص، بمن فيهم نساء وأطفال. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون ذلك ضروريًا تماما وكملاذ أخير وردًا على تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة، وفقًا للقانون الدولي. ويجب على حركة حماس ضمان بقاء الاحتجاجات عند السياج سلمية ومنع الاستفزازات.

وإذا كنا نريد مخرجًا من هذه الأزمة يؤدي إلى شيء أكثر من مجرد وقف آخر لإطلاق النار، فإن الطريق واضح. إذ يجب عدم إطلاق مزيد الصواريخ أو الضربات الانتقامية أو الاستفزازات؛ ويجب دعم التفاهمات التي تحافظ على الهدوء في غزة؛ ويجب مضاعفة بذل الجهود لتخفيف الأزمة الإنسانية ورفع إجراءات الإغلاق؛ ويجب أن يكون التركيز على التوصل إلى حل سياسي مستدام طويل الأجل يتضمن السماح للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض المحتلة بالتصويت وانتخاب قادته لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦.

وقد اجتمعت خلال الأسابيع الأخيرة مع مسؤولين فلسطينيين كبار ومختلف الفصائل ويشجعني تخلي جميع الأطراف عن مواقفها المتصلبة وتقديمها لتنازلات مهمة من أجل جعل الانتخابات احتمالا أكثر واقعية. فتجديد شرعية جميع المؤسسات الوطنية أمر مهم لمستقبل الشعب الفلسطيني.

وأكدت خلال مناقشاتي جميع العناصر الحاسمة المطلوبة لتكون الانتخابات ذات مصداقية. أولاً، جب تنظيمها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة أي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، بما يتماشى مع القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الانتخابية وأفضل الممارسات الدولية. وثانياً، من الضروري إجراء كل من الانتخابات التشريعية والرئاسية وينبغي أن يتم ذلك في إطار زمني معقول ومحدد بوضوح. وثالثا، يجب التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بين الفلسطينيين بشأن أساليب إجراء الانتخابات.

وبينما نأمل أن يُسرّع الفلسطينيون جهودهم الرامية لإجراء الانتخابات، لا يزال المأزق السياسي الإسرائيلي – الفلسطيني يتجلى في استمرار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة العليا للتخطيط التابعة للإدارة المدنية موافقتها على بناء حوالي ٢ ٦٠٠ وحدة سكنية، بما في ذلك ١٨٢ وحدة في بؤرة ميفوت يريحو الاستيطانية في غور الأردن والتي كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت في شهر أيلول/سبتمبر إضفاء الطابع القانوني عليها بأثر رجعي باعتبارها مستوطنة جديدة. ومن الخطط البارزة الأخرى بناء ٣٨٢ وحدة في مستوطنة دوليف إلى الغرب من رام الله و ٦٠٩ وحدات في مستوطنة بيتار عيليت الحضرية الكبيرة إلى الغرب من بيت لحم.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أننا نأسف للإعلان الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن الولايات المتحدة بأنها لم تعد تعتبر المستوطنات غير متماشية مع القانون الدولي. ولا يزال موقف الأمم المتحدة دون تغيير. ووفقًا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تشكل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة للمباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فقد هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٤٨ مبنى مما أدى إلى تشريد ١٠١ فلسطيني، من بينهم ٤٦ طفلاً، قائلة إن ملاكها لم يحصلوا على تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهي تصاريح يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها في المنطقة جيم، والقدس الشرقية. ويجب أن تتوقف هذه الممارسة على الفور.

إن العنف مستمر أيضا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، أصيب ٤٦ فلسطينياً من بينهم تسعة أطفال وجُرح ثلاثة إسرائيليين في حوادث مختلفة، بما في ذلك في اشتباكات وعمليات تفتيش واعتقال وحوادث عنف متصلة بالمستوطنين. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل شاب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٢ عامًا في ظروف تشير إلى أنه لم يكن يشكل تهديدًا لأحد. ويجب التحقيق في هذه الأفعال بصورة وافية وحيادية ومحاسبة مرتكبيها. وأفادت تقارير بأن الجيش الإسرائيلي بدأ تحقيقاً في ذلك الحادث. وبعد أربعة أيام في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد صحفي فلسطيني عينه بعد أن أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه خلال تغطيته لمظاهرة في قرية صوريف، شمال الخليل.

ولا أزال أشعر بالقلق إزاء استمرار أعمال العنف المتعلقة بالمستوطنين والتي تتصاعد في بعض الأحيان. فقد استمرت الهجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم في سياق الموسم السنوي لقطف الزيتون على الرغم من التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية. وقوضت هذه الهجمات، إلى جانب القيود المفروضة على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم في المناطق المتاخمة للمستوطنات الإسرائيلية وخلف الجدار العازل في الضفة الغربية، سبل عيش المزارعين.

ورغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والذي أسفر عن تحويل حوالي ٤٢٥ مليون دولار من إيرادات التخليص الجمركي للسلطة

الفلسطينية، لا تزال الخلافات الأساسية بين الطرفين قائمة بما في ذلك حول الاستقطاعات الإسرائيلية. ويظل من المهم للغاية أن يتواصل الجانبان بطريقة بناءة من أجل استعادة تحويل الإيرادات بالكامل، بما يتمشى مع بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في تلك العملية.

وفي تطور إيجابي، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم من حكومة النرويج، برنامجا يتكلف ١,٢ مليون دولار لدعم النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في فلسطين، بما في ذلك وضع خطة العمل الوطنية الفلسطينية للسنوات الأربع القادمة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد أطلعنا المجلس وأعضائه بانتظام على مستجدات التحديات المالية التي لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجهها. وبلغ تدني التدفق النقدي مستوى قياسيا. وأرحب بتمديد ولاية الأونروا حتى عام ٢٠٢٣ على النحو الذي اعتمدته اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن بالنظر إلى ما ينطوي عليه الأمر من أهمية كبيرة، أحث على الحشد السريع للدعم لتمكين الوكالة من مواصلة عملياتها.

وإذ أنتقل الآن بإيجاز إلى التطورات الأخرى الحاصلة في المنطقة، لا تزال الحالة في الجولان هادئة. ولكن استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ لا يزال مصدر قلق، لا سيما في هذه المرحلة المضطربة التي تمر بها المنطقة. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك جسمين مجهولين أطلقا من موقع على الجانب ألفا وسمعت وقوع ثلاثة انفجارات. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة بأنه اعترض صواريخ أُطلقت من سورية. وأبلغت السلطات السورية قوة الأمم المتحدة بأنها ليست على علم بأي إطلاق لصواريخ. وفي ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني، شن الجيش الإسرائيلي غارات جوية على ما وصفها بأهداف لمواقع فيلق القدس الإيراني والقوات المسلحة السورية في سورية. وسيتم الإبلاغ عن المزيد من التفاصيل عن التطورات الحاصلة في الجولان المحتل في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الذي سيُقدم إلى مجلس الأمن في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي لبنان، أدت المظاهرات السلمية غير الطائفية التي اندلعت في جميع أنحاء البلد جراء الإحباط من سياسات الحكومة إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتحلت قوات الأمن إلى حد كبير بضبط النفس مما سمح للمظاهرات السلمية بالاستمرار على الرغم من التوترات المتزايدة عند حواجز الطرق. وبعد شهر واحد من الاحتجاجات المستمرة بلا هوادة، يعوق الجمود السياسي ترشيح رئيس وزراء مكلف وتشكيل حكومة جديدة وسط وضع اقتصادي يتدهور بسرعة. وقد دعت الأمم المتحدة إلى سرعة تشكيل حكومة تستجيب لتطلعات المحتجين وتحظى بدعم البرلمان. كما تشجع الأمم المتحدة قوات الأمن اللبنانية على مواصلة حماية المتظاهرين السلميين.

وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي أعقاب انخفاض العمليات المشتركة مع القوات المسلحة اللبنانية جراء الاحتجاجات الشعبية، عادت عمليات اليونيفيل بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية إلى مستوياتها الطبيعية في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري تقديم إحاطة إلى المجلس بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

في الختام، أود العودة إلى مسألة الانتخابات الفلسطينية التي تأخرت كثيرا. إن من حق الفلسطينيين التصويت وانتخاب قادتهم. فقد حُرموا لفترة طويلة جدا من هذا الحق

ودب الانقسام. ولم يتم بعد سماع صوت جيل كامل بخصوص المستقبل. والانقسام الفلسطيني الداخلي يشبه السرطان الذي ينخر في الطموح إلى إقامة دولة وإحلال السلام والالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن الانتخابات ليست هدية؛ إنها حق. وإذا أريد للانتخابات أن تبني الوحدة، فإنها يجب أن تجرى في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كيف يمكننا أن نعالج الانقسام المدمر إذا كان الناس في غزة لا يستطيعون التصويت من أجل مستقبلهم كذلك؟ ستفعل الأمم المتحدة كل ما يلزم لدعم عملية انتخابات فلسطينية ناجحة، ولكن يجب علينا أن ندرك المخاطر الأوسع كذلك. فاستمرار خطر الحرب يهدد بقلب جميع جهودنا لمنع التصعيد وإحياء العملية السياسية رأسا على عقب. وستواصل الأمم المتحدة جهودنا لمنع نشوب نزاع مدمر آخر على الرغم من كل الصعاب.

وتكتسي المحافظة على الإجماع الدولي بشأن حل النزاع وجميع مسائل الوضع النهائي على أساس حل الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات المشتركة، نفس القدر من الأهمية. إن التحركات الانفرادية تثير الغضب وخيبة الأمل وتقوض بشكل كبير آفاق إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، مع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هاري.

السيدة هاري (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المجلس على دعوتي لأكون هنا اليوم.

ولدت في حيفا في شمال إسرائيل، وأصبحت مواطنة أمريكية في سن الخامسة. انتقل والداي إلى لوس أنجلوس بحثا عن حياة أفضل. فر والداهما من قبل إلى إسرائيل هربا من النزاع والفقر واعتقد أنني، شأني في ذلك شأن معظم الحاضرين في هذه القاعة، اعتبرت من المسلم به أن القدرة على السفر شكلت كل جانب من جوانب حياتي. عدت إلى إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قبل أيام فقط من تولي حماس السلطة في غزة وفرض إسرائيل لاحقا ما يشبه الإغلاق الكامل للقطاع. وقد شهدت على مدى السنوات ١٢ الماضية الآثار المدمرة لسياسة الإغلاق الإسرائيلية على غزة، بل وكذلك على إسرائيل. لقد أدت ثلاث عمليات عسكرية رئيسية والعديد من العمليات الأصغر – كتلك التي شهدناها الأسبوع الماضي – إلى إزهاق أرواح الآلاف من الناس. ولا أعتقد أننا في وضع أفضل أو أكثر أمانا من جرائها في إسرائيل.

غيشا تعني ''إمكانية الوصول'' أو ''النهج'' بالعبرية. إننا المنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية الوحيدة التي تركز على الحالة في غزة وعلى الكيفية التي تشكل بها إجراءات حكومتنا الواقع هناك. يدور الخطاب الدائم عن غزة، لا سيما في إسرائيل، بل وكذلك في الأمم المتحدة، حول الإرهاب أو الأزمة. ونحن محظوظون في غيشا لأن نرى فارقا بسيطا، أعمال حرة وقدرة على الصمود وإمكانات من خلال العدد الكبيرة لحالاتنا ونطاق جهات اتصالنا. وآمل أن أتشاطر مع المجلس، في تعليقاتي هنا اليوم، تحليلا واعيا لما وصلنا إليه، ولكن آمل كذلك أن أنقل تفاؤلي إزاء ما يمكن للمستقبل أن يحمل. فهناك الكثير الذي يمكن القيام به لتغيير المسار على نحو مجد، بالنظر إلى فهم أوسع لما هو على المحك وكذلك الإرادة السياسية.

تواصل إسرائيل اليوم ممارسة سيطرتها على العديد من جوانب الحياة اليومية في غزة. إن معبر رفح، الذي يربط غزة بمصر، حيوي. بيد أن إسرائيل تسيطر على كامل إمكانية الوصول إلى الضفة الغربية، وحركة السلع التجارية والإنسانية والمجال البحري لغزة ومجالها الجوي والوصول إلى الأراضي الزراعية والبنى التحتية

المدنية وسجل السكان الفلسطينيين. وفي عام ٢٠٠٧، زادت إسرائيل من تخفيض إمكانية الوصول إلى حد الإغلاق. فقد قيد دخول السلع المدنية، ومنعت كل سلع الصادر ولم يسمح بسفر الناس إلا لما تدعوه إسرائيل ب ''الحالات الإنسانية الاستثنائية''. وقد حددت إسرائيل نهجها، فيما يتجاوز حماية الشواغل الأمنية المشروعة، بوصفه حربا اقتصادية وكذلك سياسة فصل. إنه جهد لممارسة الضغط والقيام في الوقت نفسه بتعزيز عزل غزة عن الضفة الغربية، في المقام الأول، لتحقيق أهداف سياسية.

لقد تغيرت ممارسات معينة، ولكن عموما ما زالت الصورة كما هي. فإسرائيل تعتقد أنه بإمكانها إدارة الحالة الإنسانية في غزة ولها مصلحة في الحفاظ على التجزئة المادية والسياسية للفلسطينيين، ما يسمح لها بالسعي إلى ضم الأراضي في الضفة الغربية. ولم تكن التغييرات التي أدخلت على الإغلاق، رغم أهميتها، كبيرة بما يكفي للتقليل من الشواغل الإنسانية، ناهيك عن معالجة الاحتياجات الأوسع نطاقا. ولا يزال معدل البطالة في غزة من بين أعلى المعدلات في العالم. والكهرباء متاحة فقط نصف اليوم وتعاني الأسر للحصول على المياه النظيفة. وقد زاد اليأس والقنوط، ولا سيما بين الشباب، الذين يمثلون نسبة ٧٠ في المائة من السكان – أي ١,٤ مليون نسمة من المليوني نسمة الذين يشكلون سكان القطاع. إنهم لا يرون مستقبلا ويشعرون بأن الزعماء الإقليميين والمجتمع الدولي قد تخلوا عنهم.

لقد أشار البنك الدولي ومسؤولو الأمن الإسرائيلي مرارا إلى أن إمكانية الوصول محفز للرفاه والاستقرار، ومع ذلك، وإذ لا تزال الحالة في غزة تتدهور، توضع العراقيل، على نحو مغاير للمنطق السليم، في طريق الأشخاص الذين يحاولون تحسين ظروفهم ويعيشون بسلام. ولإعطاء بعض الأمثلة على ذلك، دعت غيشا العام الماضي ٢٤ شخصا من غزة إلى اجتماع ضم إسرائيليين وفلسطينيين وأصحاب مصلحة أجانب بشأن الحالة في القطاع. لم يتلق سوى أربعة منهم – وجميعهم رجال – تصاريح، في حين ادعت الدولة أن ''النساء يضطلعن بدور أقل أهمية في الاقتصاد'' من أن تكون لهن صلة بمناقشات بشأن تحسين النشاط الاقتصادي. فإذا كنت امرأة في غزة، فإن احتمال استيفائك معايير إسرائيل للسفر المتصل بالعمل يكون أقل. وكذلك منع منسقنا الميداني – فهو وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان لا يستوفون معايير السفر. ومؤخرا مثلنا شركة في غزة ترغب في بيع منتجاتها من البسكويت في الضفة الغربية، غير أن حظرا قائما على صادر المنتجات الغذائية ما زال يقوض قطاع الأغذية الذي كان مزدهرا من قبل في القطاع.

ويشرفني أن أكون هنا اليوم لأشاطركم قصص هؤلاء النساء والرجال الشجعان الذين انضموا إلينا في التصدي للقيود المفروضة على التنقل. إنني في الواقع لا أجد متعة في كشف حماقة بل وقسوة القرارات التي تتخذ يوميا، ظاهريا باسمي. في ٢٠١٨، اتصل بغيشا رجل من غزة أصيب والده بالضفة الغربية بسكتة دماغية موهنة. ولم يتلق ردا على الطلب الذي قدمه لمدة شهرين إلى أن رد الجيش بأن الوالد ''لم يكن مريضا لدرجة تبرر زيارته''. ولم يوفق في الالتماس الذي قدمه للمحكمة المحلية ولا في الاستئناف الذي قدمه للمحكمة العليا. لا علاقة للأمن بذلك. وهذه القصص ليست نتاجا ثانويا مؤسفا للنزاع، إنها تعبير عن عزم إسرائيل مواصلة السيطرة على الضفة الغربية في الوقت الذي تحبس فيه الفلسطينيين في غزة.

وإنني على يقين من أن العديد من أعضاء المجلس سيرغبون في الإدلاء ببيانات اليوم معيدين تأكيد لاشرعية المستوطنات ومشيرين إلى أنها تشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق السلام. إنني أشجعهم على ملاحظة أن عزل غزة هو أيضا عقبة رئيسية تفاقمت، بدون شك، بالانقسام الفلسطيني ولكنها كذلك مدفوعة بخيارات مدروسة من جانب إسرائيل. وقد ذكر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في آذار/مارس من هذا العام، في دفاعه عن قراره بالسماح بدخول أموال من قطر إلى القطاع بأن

كل من يقف ضد إقامة دولة فلسطينية يجب أن يكون مؤيدا لتحويل الأموال إلى غزة، لأن الحفاظ على الفصل بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس يساعد على منع قيام دولة فلسطينية. لا يستطيع الملايين من الفلسطينيين، في غياب تقرير المصير، التصويت لصالح حكومة تتمتع بهذا النوع من السلطة على حياتهم، وتطبق معايير قانونية مختلفة على أناس يعيشون حرفيا جنبا إلى جنب. وهذه الحالة لا يمكن أن تكون أي شيء بخلاف أنها سبب لزيادة عدم الاستقرار لا في المنطقة فحسب، بل كذلك في بعض عواصم الدول الأعضاء في المجلس. ومن شأن تآكل القواعد المترتب على استمرار الاحتلال أن يقوض القيم العالمية المتمثلة في الأمن وحقوق الإنسان التي تأسست عليها هذه المؤسسات في حد ذاتها.

إذن، ما الذي يمكن عمله؟ أولا، الوصول – بدلا من السماح بالحد الأدنى من الوصول اللازم لمنع وقوع المزيد من الأزمات، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يصر على أن تسمح إسرائيل بأقصى قدر ممكن من الوصول، رهنا فقط بمراعاة الإجراءات الأمنية الضرورية والمعقولة. فقد شهدنا، منذ عام ٢٠١٤، تزايدا في معدل صادر غزة من البضائع، لكنه يظل يشكل جزءا ضئيلا مما يمكن أن يكون. فيمكن رفع القيود عن أنواع السلع التي يمكن أن تخرج والجهات المرسلة إليها. وكذلك من الأشياء الحيوية لقطاع الصناعات والتشييد والهياكل الأساسية، دخول مواد البناء والمواد الخام الأخرى، التي لا تزال مقيدة تقييدا شديدا بتعريف إسرائيل الواسع لما يشكل المواد ذات الاستخدام المزدوج.

وفيما يتعلق بتنقل الناس، يجب على إسرائيل أن تزيل العقبات عن الأشخاص المسافرين للقاء أسرهم وللوصول إلى فرص العمالة والفرص المهنية الأخرى، خاصة النساء، اللاتي، كما أشرت، يحرمن من الوصول بصورة غير متناسبة. ويجب على إسرائيل أن تحسن من الوصول إلى الرعاية الطبية وكذلك إمكانية وصول مرافقي المرضى، بمن فيهم الآباء، الذين يحرمون بشكل روتيني من مرافقة أطفالهم للعلاج. ويجب على إسرائيل السماح بالوصول الآمن والموثوق إلى بحر غزة وأراضيها الزراعية. ظلت مصر تشغل معبر رفح بشكل مستمر منذ أيار/مايو ٢٠١٨، ما سمح للعديد من الناس السفر إلى الخارج. وينبغي تشجيعها على مواصلة العمليات وتوسيع نطاقها.

وينبغي للسلطات الفلسطينية أن تمتنع عن استخدام الخدمات الحيوية التي يحتاجها السكان المدنيين في منازعتها الطائفية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء وخدمات الرعاية الصحية. وأعتقد أيضا أن المدنيين الإسرائيليين اللذين يزعم أنهما محتجزان في غزة ينبغي الإفراج عنهما فوراكواجب إنساني.

إن الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة ليست قضاء وقدرا. إنها نتيجة لخيارات مدروسة قام بها واضعو السياسات – الإسرائيليون والفلسطينيون والجهات الفاعلة الإقليمية أيضا، فضلا عن المجتمع الدولي، الذي ساعد الناس على الصمود بفضل المعونة الحيوية التي يوفرها ولكن يجب عليه أن يستخدم نفوذه بغية تعزيز التغيير المستدام.

وبالنظر إلى البيانات الصادرة مؤخرا عن المسؤولين الإسرائيليين وأنصارهم والإدارة الأمريكية الحالية، لا أعتقد أننا يمكن أن نخدع أنفسنا ونقول إننا صرنا قاب قوسين أو أدنى من عملية السلام. وفي غياب السلام وللتحفيز على تحقيقه أيضا، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لضم الضفة الغربية بحكم الأمر بالإضافة إلى عزل غزة، ويتخذ إجراء لعكس مساريهما من خلال التقيد بالتزامه بحماية المدنيين.

وينبغي له أيضا أن يقدم الدعم إلى المجتمع المدني. فهناك مجتمع نشط من منظمات المجتمع المدني يعمل في إسرائيل وفلسطين، ولكننا نُستهدفُ مع حلفائنا بسبب عملنا. ونشعر بالغضب إزاء الترحيل لزميلنا ممثل منظمة هيومن رايتس واتش

عمر شاكر، ولكن بقدر ما أن هذه الأعمال تثير القلق، أعتقد أنها أيضا مؤشر على ازدياد تأثيرنا.

سيعتبر الكثير من الناس في إسرائيل ظهوري هنا اليوم عملا أعمال الخيانة، لأننا تعلمنا أن الأمر يتعلق بلعبة صفرية النتيجة، إما ”نحن“ أو ”هم“. والواقع أن الأمر عكس ذلك تماما: فرفاه الإسرائيليين والفلسطينيين مترابط، وينبغي أن نهتم بأمن الفلسطينيين بقدر ما نهتم بأمن الإسرائيليين.

وفي الختام، إن للمجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية ومصلحة ثابتة في السعي إلى إحلال السلام اقترانا بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى أقل تقدير، إن رغبة البعض في تقويض الأسس التي قامت عليها هذه المؤسسة، الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون تنبيها مدويا وينبغي أن تحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء موحد. وسيكون الشباب في إسرائيل وفلسطين ممتنين لذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة هاري على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة نورمان شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته. وكما هو الحال دائما، نقدر العمل الشاق الذي يقوم به فريقه بغية معالجة هذه المسائل المعقدة على نحو موضوعي. كما أود أن أشكر السيدة هاري على إحاطتها.

أنا على يقين من أن المناقشات ستتواصل اليوم عن إعلاننا يوم الاثنين بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقد تناولت السفيرة كرافت هذه المسألة بالفعل كتابةً، وأود أن أتطرق لها بإيجاز مرة أخرى اليوم بالنيابة عنها.

موقف الولايات المتحدة هو أن إنشاء المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي. ونعتقد أن هذه المشكلة السياسية المعقدة لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أود أن أكون واضحة بشأن قرارنا. إن حكومة الولايات المتحدة لا تعرب عن أي رأي بشأن المركز القانوني المحدد لأي مستوطنة بعينها، ولا نعالج الوضع النهائي للضفة الغربية أو نصدر حكما مسبقا عليه. فذلك أمر سيقرره الإسرائيليون والفلسطينيون.

والسؤال الوجيه اليوم إذن هو، ما هي العقبات الحقيقية التي تمنع الفلسطينيين والإسرائيليين من الجلوس إلى الطاولة للعمل من أجل السلام؟ وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى أن إطلاق وابل من النيران الصاروخية مؤخرا من غزة إلى إسرائيل يشكل عقبة أكبر من ذلك بكثير أمام السلام. وأود أن يتخيل كل شخص في هذه القاعة لمجرد لحظة كيف يمكنه العيش كل يوم وهو يعلم أن الصفارة ستنطلق في أي وقت من الأوقات لتنبيهه وأسرته بأن لديهم ١٥ ثانية للوصول إلى المخابئ الواقية من القنابل. فهل يمكن لأي شخص في المجلس أن يقبل العيش على هذا النحو؟ وهل سيقبل اللوم والانتقادات على أعمال العنف التي يتعرض لها؟ وهل سيشعر بالثقة بأن هناك طريقا إلى السلام بينما تتواصل هذه الهجمات؟ بالطبع لا. ومع ذلك هذا في الغالب هو ما يتوقع من إسرائيل أن تقاسيه.

وفي الأسبوع الماضي فقط، تشير التقارير إلى قيام حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بإطلاق ٤٥٠ من الصواريخ على إسرائيل. ومن الملحوظ على نحو خاص هو أن هذه الهجمات تهدد أرواح الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. فالتنظيم الإرهابي الممول من إيران حاول مرارا وتكرارا تقويض إحراز التقدم صوب السلام. وقد حاولت عمدا تعطيل فترات الهدوء ووقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويتضرر الجانبان من جراء هذه الأعمال الإرهابية. فقد أُغلقت المدارس

في إسرائيل وقطاع غزة، وأُغلقت الشركات التجارية والأسر تبحث عن المخابئ. وليس هناك عائق أمام السلام أكبر أو أوضح من ذلك.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بقضية السلام، والإعلان الصادر يوم الاثنين لا يغير هذه الحقيقة. ولا نزال نؤمن بأن المناقشة بين الطرفين هي السبيل لإيجاد حل لصالح كلا الجانبين يعزز ويحمي رفاه الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

لكن بقدرما نلتزم بقضية السلام، فإننا ملتزمون تجاه إسرائيل ومعاملتها معاملة عادلة في الأمم المتحدة. وكما أوضحت السفيرة كرافت بشكل جلي وطلبت مني أن أعرب عنه مرة أخرى اليوم، فإن الولايات المتحدة قد أيدت إسرائيل على الدوام في الماضي؛ ونؤيد إسرائيل اليوم؛ وسنؤيد إسرائيل في المستقبل. ولن نقف مكتوفي الأيدي عندما ينتقد المجتمع الدولي إسرائيل بصورة مجحفة، خاصة عندما لا يدين أيضا أولئك الذين يسعون إلى تدمير إسرائيل فعليا بل ينكرون حقها في الوجود.

وإذا كان المجلس ملتزما بالسلام حقا، يجب أن نكون واضحين في تقييم العقبات الحقيقية التي تحول دون تحقيقه. والنيران الصاروخية التي تهدد سلامة الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس يومي عقبة من هذه العقبات.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف وفريقه على عرضهما وعملهما المتفاني. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكري للسيدة هاري على عرضها الثاقب.

وأود أن أبدأ بالتطورات الأخيرة في غزة. إن ألمانيا تدين جميع الاعتداءات على إسرائيل بأشد العبارات الممكنة، بما في ذلك إطلاق أكثر من ٤٠٠ من الصواريخ مؤخرا من غزة إلى داخل إسرائيل. فهذه الهجمات تستهدف أمن إسرائيل وتتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين الإسرائيليين. ويجب على حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل من غزة. ولا يوجد أي مبرر لإطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل.

ولا تزال ألمانيا ثابتة في التزامها بأمن إسرائيل. ولن نصمت كلما تم التشكيك في حق إسرائيل في الوجود أو المساس به. وبينما نشدد على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحقها في الرد بصورة مناسبة على الهجمات على أراضيها، يساورنا القلق أيضا إزاء التقارير الواردة عن قتل المدنيين الأبرياء في غزة. وقد أحطنا علما بالإعلان عن التحقيقات في الحوادث التي شهدت سقوط ضحايا مدنيين على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي.

والتصعيد الذي شهدته غزة ومحيطها في الأسبوع الماضي يثير بالغ القلق. فهو يذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى حل مستدام وطويل الأجل للأزمة الإنسانية والاقتصادية والسياسية في غزة. وعلى نحو ما بينته السيدة هاري في إحاطتها، فإن حرية تنقل الأشخاص وحركة البضائع جانب أساسي من جوانب أي حل للحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في غزة. وندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى الاضطلاع بدوريهما من أجل تحسين الحالة في غزة.

ولا بد من إيجاد حل سياسي ليس فقط لمسألة غزة، بل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في مجموعه. وتظل ألمانيا ملتزمة التزاما راسخا بحل الدولتين عن طريق التفاوض استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا. ونعتقد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويستجيب للتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويحل جميع مسائل الوضع الدائم ويضمن حقوقا متساوية لجميع السكان.

ونحيي ونؤيد أي مبادرة تهدف إلى إحياء عملية السلام ما دامت تستند إلى الالتزام بحل الدولتين القابل للتطبيق

على النحو المتفق عليه دوليا، وما دام مقبولا لكلا الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين.

كما نؤيد أي محاولة لاستئناف المحادثات المباشرة المجدية بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم. غير أن التخلي عن مسائل عملية السلام الأكثر إثارة للجدل من خلال استبعادها من المفاوضات أو إيجاد حقائق على أرض الواقع لن يؤدي إلى السلام المستدام. ولذلك فإننا ندعو أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية قد تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس المعايير المتفق عليها دوليا.

ونرى أن القانون الدولي يوفر الأساس والإطار اللازمين لجميع المفاوضات السياسية والتوصل إلى اتفاق مقبول لكلا الطرفين. ومن إحدى العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، استمرار الاحتلال الإسرائيلي جنبا إلى جنب الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ونؤكد مجددا موقفنا القائل بعدم قانونية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولي، وأنها تقوض احتمال التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض.

ولا يزال التوسع المستمر للأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك موافقة مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية مؤخرا على بناء ٢ ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في تشرين الأول/أكتوبر وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية من جانب إسرائيل، مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ولا نزال نشعر بالقلق العميق أيضا إزاء تزايد هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية ومصادرتها وطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية.

وندعو إسرائيل إلى إنهاء التوسع في بناء المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين وطرد ساكنيها وهدمها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التصريحات المتكررة التي تلمح بالعزم على ضم مزيد من المناطق في الضفة الغربية المحتلة أو حتى الإعلان عنها. ونرى أنه وفيما ترجمت تلك التصريحات إلى سياسة حكومية أو قانون بالفعل، فإنها تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

وننصح بشدة الحكومة الإسرائيلية وأصدقاءنا الإسرائيليين بعدم اتخاذ أي خطوات في ذلك الاتجاه الذي قد تترتب عنه عواقب خطيرة على احتمال حل الدولتين وعملية السلام برمتها. ونؤكد مجددا أن ألمانيا لن تعترف بأي تغييرات على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التي يتفق عليها الطرفان.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فيجب تنفيذه تنفيذا كاملا ليس فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية فحسب، بل أيضا فيما يخص الأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض عليه والأفعال والتصريحات الاستفزازية. ومما يبعث على القلق الشديد تصاعد العنف والتصريحات والأفعال الاستفزازية. ونحث بشدة جميع الأطراف على التهدئة وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطب والأفعال الاستفزازية.

ونشير فيما يخص الحرم الشريف/جبل الهيكل إلى الأهمية القصوى للحفاظ على الوضع القائم المتفق عليه للحفاظ على السلام في تلك الأماكن المقدسة.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أقول كلمة أخيرة بشأن مسألة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نظرا لأهميته البالغة. وقد ألمح إلى ذلك المنسق الخاص وذكّرنا بالحالة الطارئة التي نواجهها. فلا غنى عن الأونروا لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وبتقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم تسهم الأونروا في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

وبالتالي، تؤيد ألمانيا بقوة تجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات. وبما أن ألمانيا هي أكبر المانحين الثنائيين فإنها ستواصل الالتزام الراسخ إزاء الأونروا وستستمر في التبرع السخي لميزانية الوكالة. وندعو الآخرين إلى مواصلة تقديم الدعم المالي أيضا إلى العمل الحاسم الذي تؤديه الوكالة، وخاصة من خلال صرف الأموال التي تعهدوا بها.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والسيدة تانيا هاري على إحاطتيهما.

لا يزال قطاع غزة ميدانا لدورات العنف المستمرة الذي يقوض حق الإسرائيليين والفلسطينيين في العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وندين بأشد العبارات إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية لاستهداف المناطق الآهلة بالسكان ردا على العملية الإسرائيلية. ونرحب بوقف إطلاق الذي تم التوصل إليه بفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومصر. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار.

ويجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق شامل في الهجوم الجوي الذي أسفر عن مقتل ثمانية من أفراد أسرة السوارخة. وتذكّر دورة العنف التي تواجهها غزة بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الوضع الاقتصادي والإنساني، بما في ذلك رفع الحصار وفتح المعابر بشكل كامل مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ويتطلب الحل السياسي للأزمة أيضا إعادة هذه الأراضي إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. ونكرر في ذلك الصدد دعوتنا للفصائل الفلسطينية إلى المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة. وندعو القادة الفلسطينيين إلى العمل لبناء مؤسسات فعالة وشاملة ومسؤولة وديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وعملية انتخابية ذات مصداقية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية – في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وفي قطاع غزة – ينبغي أن تساهم في تحقيق ذلك الهدف.

وفيما يتعلق بالتطورات الميدانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فلا يزال السعي المستمر إلى توسيع المستوطنات بما فيه اتخاذ التدابير ذات الصلة يقوض بصورة أساسية حل التسوية القائم على وجود دولتين وربما يحول دونه قريبا إلى غير رجعة. فلا شرعية للمستوطنات بموجب القانون الدولي الذي لا لبس فيه وغير قابل للتفسير. وتعتبر المستوطنات انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة على وجه الخصوص. وتؤدي السياسة الاستيطانية أيضا إلى زيادة التوتر والعنف في الميدان وتحد من الثقة المطلوبة لتحقيق سلام عادل ومستقر ودائم. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لها فورا.

ونعيد في ذلك السياق تأكيد عدم اعترافنا بأي تغييرات على حدود ما قبل ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، سوى تلك التي اتفق عليها الطرفان. وإذ نتطلع إلى الإحاطة في كانون الأول/ديسمبر بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فإننا نلتمس مرة أخرى تقديم تقرير خطي بشأن هذه المسألة وفقا للممارسات المتبعة عادة في مجلس الأمن، بما في ذلك المذكرة الرئاسية S/2017/507.

وإذ نحتفل باليوم العالمي للطفل اليوم، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير هذا النزاع على الأطفال. وقد أسفر الاستخدام المفرط للقوة عن مقتل ١٦ طفلا فلسطينيا في النصف الأول من عام ٢٠١٩ وحده، في حين أدت الهجمات العنيفة إلى وفاة ثلاثة أطفال إسرائيليين خلال الفترة نفسها. وفي الوقت نفسه تزداد الهجمات على المدارس وكذلك القبض على الأطفال في

طريقهم إلى المدرسة وإخضاعهم للاحتجاز الإداري. ويساورنا الشعور ببالغ القلق أيضا إزاء تزايد رفض طلبات الحصول على تصاريح دخول الأطفال المحتاجين للرعاية الطبية خارج غزة وتأخير إصدارها من جانب السلطات الإسرائيلية. ونتوقع أن تعمل جميع الأطراف في امتثال تام لاتفاقية حقوق الطفل التي نحتفل بذكراها السنوية الثلاثين حاليا في قاعة الجمعية العامة.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ملادينوف والسيدة هاري على إحاطاتيهما.

في البداية، تدين الجمهورية الدومينيكية بشدة تصاعد العنف مؤخرا في المنطقة. إن إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية غير مقبول على الإطلاق. ونصر على أنه لا يوجد أي مبرر على الإطلاق للقيام بمثل هذه الهجمات العشوائية، وأنه يتحتم بذل كل جهد ممكن لتحقيق تخفيف حدة التصعيد بشكل عاجل وتام وقاطع.

يجب أن يكون الحفاظ على الأرواح وكفالة سلامة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين في صميم جميع الجهود الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن أعمال العنف هذه تؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية للسكان ولا تفضي إلا إلى عرقلة أي إمكانية للتفاهم والتقدم صوب التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، قتلت القوات الإسرائيلية خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ما لا يقل عن ٣٤ فلسطينيا وجرحت ١١١ في قطاع غزة. وأفادت وزارة الصحة في غزة بأن ثمانية من القتلى و ٤٦ من الجرحى هم من الأطفال، الذين يدفعون ثمنا باهظا لنزاع لا سيطرة لهم عليه. وبالمثل، أفادت تقارير بوقوع إصابات في إسرائيل جراء إطلاق الصواريخ من غزة.

واسترشادا باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومحيطها. وما زلنا نرى كيف تتبدد آمال الشعب الفلسطيني في توطيد دولتهم جراء التوسع المنهجي للمستوطنات، بالاقتران مع السياسات العامة التي تسعى إلى إضفاء الشرعية عليها. وما زال النساء والأطفال يسقطون ضحايا بيئة من العنف المستمر، مما يقضي على جميع احتمالات الرفاه. إن الحالة تقيد حياة وحركة السكان المتضررين.

ونتفق مع توافق الآراء الدولي على أن السبيل الوحيد لكي يمضي الفلسطينيون والإسرائيليون قدما هو من خلال التفاوض على الحل القائم على وجود دولتين. ونحث على اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى توسيع نطاق توافق الآراء المتأصل في التسوية السلمية للنزاعات والقانون الدولي وتعددية الأطراف – مع الإقرار بأهمية دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة – والاتفاقات السابقة، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة.

تود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن امتنانها للمفوض العام بيير كراينبول على التزامه وتفانيه في قيادة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ولا تزال الظروف الاستثنائية التي لم تبرح الوكالة تعمل فيها، مع تحديات سياسية ومالية كبيرة، تشكل مصدر قلق. وإذ نتطلع إلى توقعات الوكالة في المستقبل القريب، فإننا نكرر دعوتنا إلى دعم مبادراتها للتنمية البشرية والمساعدة الإنسانية، التي توفر الإغاثة من المعاناة التي يعيشها سكان غزة واللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء المنطقة.

وأخيرا،تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن من الأهمية بمكان الشروع في عملية المصالحة بين الفلسطينيين التي ستمكن من

تحقيق الوحدة الوطنية اللازمة للنهوض بتطلعاتهم المشروعة كأمة وتؤدي إلى عملية تحديد سياسي قائم على انتخابات حرة وشاملة للجميع.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يثني وفد بلدي على السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته المفصلة بشأن مسائل السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما نشكر السيدة تانيا هاري، المديرة التنفيذية لمركز جيشاه القانوني لحرية التنقل على إحاطتها.

وتلاحظ كوت ديفوار ببالغ القلق استئناف العنف في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة وجنوب شرق إسرائيل، بعد فترة هدوء نسبي. ونحن ندين بدون تحفظ ذلك العنف الذي يستهدف بشكل عشوائي المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وفي ضوء الحالة الراهنة، يود بلدي أن يذكر الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بأن السلام العادل والدائم يتطلب إيجاد حل عن طريق التفاوض، مع حلول توفيقية جريئة يمكن أن تؤدي إلى حل دولتين تعيشان في سلام. وتعتقد كوت ديفوار أن التطلعات العميقة للشعب الفلسطيني – دولة تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس – هو حق غير قابل للتصرف. ونحن ملتزمون أيضا بأمن دولة إسرائيل.

وتحث كوت ديفوار أيضا طرفي النزاع على احترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بوساطة من الأمم المتحدة ومصر، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تزيد من تقويض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

ينبغي للتوتر المستمر والاشتباكات المتكررة بين الطرفين المتحاربين أن تحفز المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على تهيئة إطار، دون مزيد من التأخير، ملائم لاستئناف الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني الذي، للأسف لم يحرز أي تقدم ملحوظ منذ اتفاقات أوسلو. كما أن الأعمال والتصريحات الأخيرة لبعض الجهات صاحبة المصلحة لا تبشر بالخير بالنسبة لسلام وشيك.

ولذلك، يجب أن يتحد المجلس مرة أخرى من أجل توجيه رسالة سلام قوية لجميع الأطراف وتشجيعها على استئناف محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الرئيسي الذي تؤديه الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، بما في ذلك مصر على ما تقوم به من وساطة، التي أثبتت مرة أخرى أنها حاسمة الأهمية في التوصل لوقف إطلاق النار الحالي.

كما أن الآثار المترتبة على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني كارثية بالنسبة للناس الذين يعيشون في قطاع غزة، مع تفاقم الأزمة الإنسانية بسبب الآثار التراكمية لاستمرار نقص المياه والكهرباء وانهيار الهياكل الأساسية الاجتماعية واقتصاد يترنح. ولذلك، يجب أن نعمل على وجه السرعة لمعالجة هذا الوضع، الذي يغذي الاستياء والتطرف، من خلال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بغية رفع الحصار المفروض على قطاع غزة. وتشجع كوت ديفوار أيضا الأطراف الفلسطينية على مواصلة الحوار، استنادا إلى تعزيز التعاون ولأجل العودة الفعلية للسلطة الفلسطينية إلى غزة، الأمر الذي سيتيح تحسين معالجة القضايا الإنسانية.

إن بلدي يشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار عجز الميزانية الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولذلك، فإننا نوجه نداء عاجلا من أجل التوصل إلى حل دائم للوضع، الذي يقوض

فعالية الوكالة، التي تقدم المساعدة إلى أكثر من ٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين.

إن السلام المنشود يتطلب، أولا وقبل كل شيء، استعداد الإسرائيليين والفلسطينيين للانخراط في حوار بناء، وهو ما سيكون له بلا شك أثر في تحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها. وتظل كوت ديفوار مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية إلا من خلال هذا الحوار.

وفي الختام، فإن كوت ديفوار تجدد دعمها للسيد ملادينوف وجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون يوما تلو الآخر لإقامة حوار مثمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لتحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وقد استمعنا بعناية أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة هاري.

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء الاضطرابات الأخيرة التي طال أمدها في الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية. وقد تصاعدت الأعمال العسكرية، مما تسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وتتواصل الأنشطة الاستيطانية بلا هوادة، بل وهناك أدلة على خطاب يحاول تبرير تلك الأنشطة الاستيطانية. ويجري تقويض آفاق حل الدولتين بشدة. وأود اليوم أن أشدد على النقاط التالية:

أولاً، لا بدّ من وقف جميع صنوف الخطاب والأفعال التي تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي والتقيد بالهدف الرئيسي المتمثل في حل الدولتين. يمثّل حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام أساس العدالة الدولية. وينبغي ألا يكون هناك أي تراجع عن تلك الأهداف، ولا قيد أنملة. إن الدولة المستقلة حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني – وليست شيئاً يمكن المتاجرة به. يشير القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح إلى أن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتعارض مع القانون الدولي. ونظراً لخطورة الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية، يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالقيام بدور بنّاء، والامتناع عن الخطاب غير المسؤول، ومنع تفاقم التوترات والمواجهات والامتناع عن إضافة تعقيدات جديدة إلى القضية الفلسطينية. ويجب على الأطراف المعنية الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم.

ثانياً، من المهم البحث عن حلول من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية والامتناع عن أي إجراءات قد تفضي إلى تصعيد التوترات. وفي أعقاب الاضطرابات الأخيرة في جنوب إسرائيل وقطاع غزة، ما فتئ المجتمع الدولي يرصد الحالة عن كثب ويشعر بالقلق البالغ. وتثني الصين على المنسّق الخاص ملادينوف وعلى مصر وغيرهما لتقديم مساعيهم الحميدة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وتبذل الصين أيضاً الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات. وقد كان المبعوث الخاص للحكومة الصينية المعني بقضية الشرق الأوسط، السيد جاي جون، على اتصال وثيق مع الأطراف المعنية. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والالتزام بإعادة الإعمار وبناء الثقة المتبادلة بغية تهيئة الظروف السليمة لاستئناف محادثات السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل على أساس حل الدولتين، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، في جملة أمور أخرى. وما زلنا نحثّ الطرفين على الانخراط مرة أخرى في محادثات السلام في أقرب وقت ممكن بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ثالثاً، من الضروري القيام عن كثب برصد وتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين واعتماد تدابير شاملة وتعزيز السلام من خلال التنمية. لا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بكثير من العمل لتحسين الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين. والوكالة هي قصة نجاح لتعددية الأطراف ولدور الأمم المتحدة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الرابعة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بأغلبية ساحقة مشروع قرار لتجديد ولاية الأونروا، مما يبرهن على الدعم الدولي لعمل الأونروا والاعتراف به. وتؤيد الصين استمرار الدور الهام الذي تضطلع به الأونروا.

إن تعزيز التنمية خطوة هامة نحو حل قضية فلسطين. وتطلب الصين إلى الأطراف المعنيّة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالكامل ورفع الحصار المفروض على غزة في أقرب وقت ممكن. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها مع فلسطين في القطاعات الاقتصادية والمالية والثقافية والتعليمية والرعاية الصحية، من بين أخرى، واتخاذ تدابير محددة من أجل تعزيز الاستقرار الوطني والتنمية في فلسطين.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أنضمّ إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيدة تانيا هاري، المديرة التنفيذية لمركز جيشاه القانوني لحرية التنقل، على إحاطتيهما. وأرحّب أيضاً بحضور المراقب عن دولة فلسطين وممثل إسرائيل في القاعة من أجل مداولاتنا اليوم.

وأود أن أتناول المسائل الثلاث التالية في بياني اليوم: الضم المنهجي للأراضي الفلسطينية، والحالة في غزة، وقوة التسوية السلمية للنزاعات.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهي الضم المنهجي للأراضي الفلسطينية، تودّ جنوب أفريقيا أن تكرر موقفها الثابت فيما يتعلق بعملية السلام وحل المأزق المستمر في المفاوضات. وفي هذا السياق، نؤكّد أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هو من خلال التوصل إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم ومن خلال استعادة جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقاً لحل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات الدولية، بما في ذلك مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، من بين أمور أخرى.

لا يمكن السماح باستمرار تجاهل هذه المفاهيم الدولية السائدة منذ أمد طويل، ولا سيما فيما يتعلق بالالتفاف على مسائل الوضع النهائي مثل الحدود ووضع القدس وحق اللاجئين في العودة. إن استمرار تصريحات إسرائيل بشأن ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبناء مستوطنات إضافية يزيد من تقويض آفاق السلام ويشكّل أمثلة صارخة على انتهاكات القانون الدولي. وقد شيّدت إسرائيل بصورة منهجية منذ عام ١٩٦٧ – أي على مدى أكثر من نصف قرن – أكثر من ١٦٠ مستوطنة وبؤرة استيطانية على أرض مصادرة من الشعب الفلسطيني. يعيش أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ إسرائيلي الآن في المستوطنات المبنية على أنقاض الممتلكات الفلسطينية المهدومة والمدمرة. ومنذ اتخاذ القرار الأول بشأن الوضع في فلسطين – القرار ٤٢ (١٩٤٨) في شهر آذار/مارس ١٩٤٨، قبل أكثر من ٧٠ عاماً مضت، وجميع القرارات اللاحقة – فشل المجلس في ضمان أن تنفّذ تلك القرارات أو في اتخاذ أي إجراءات ملموسة لمعالجة الانتهاكات الصارخة لتلك القرارات. وأسأل الآن زملائي أعضاء المجلس: ما الذي سيجبر المجلس على اتخاذ إجراءات؟

أودّ أن أذكّر المجلس باتخاذه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالإجماع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو ينص صراحة في الفقرة ١ منه على أن المجلس؛

”يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل“.

لا يوجد أي غموض، قانوني أو غير ذلك، في تلك الكلمات أو في هذا القرار.

وتنص المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على؛

”يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق.“

ويجب أن يكون واضحاً للجميع أنه ما من دولة عضو في الأمم المتحدة معفاة من التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وإذا تخلينا عن المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، فذلك سيجعل المجلس وقراراته أمراً عفا عليه الزمن. وفي هذا الصدد، واصلت جنوب أفريقيا وستواصل الإصرار على التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع قرارات المجلس الأخرى بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى تقديم الأمين العامة لتقارير خطية عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولا يمكننا أن نتجاهل قراراً من قرارات مجلس الأمن بينما ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارات الأخرى.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، تشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء الأنشطة الأخيرة في غزة، التي أدت إلى زيادة التوترات وقتل أكثر من ٣٠ فلسطينياً وإصابة المئات من الأبرياء الفلسطينيين والإسرائيليين. تلك الإجراءات تؤدي إلى إدامة الوضع الأمني والإنساني المتردي في المنطقة، ونرحب بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بوساطة الأمم المتحدة ومصر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى وقف الهجمات العنيفة على الجانبين، وندعو جميع الأطراف إلى بدء المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، وتكرر التأكيد على أن هذه الانتهاكات لا تعزز سوى الكراهية بين شعبي فلسطين وإسرائيل.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، أي ما يخص فاعلية التسوية السلمية للنزاعات، فإن أمن إسرائيل وأجيالها المقبلة لا يكمن في ضم الأراضي الفلسطينية، أو سجن الفلسطينيين، أو تشييد جدران عالية وإقامة نقاط تفتيش، أو استمرار الحصار المفروض على غزة، بل يكمن في وجود جار سلمي ومستقر وسعيد ودولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، يمكن لأطفالها، مثل الأطفال الإسرائيليين، الذهاب إلى المدرسة واللعب والذهاب إلى أماكن العبادة والتنافس في الأنشطة الرياضية مع أصدقائهم الإسرائيليين في حالة من السلام والأمن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مواصلة الحوار والتفاوض والوساطة، وعن طريق احترام كل من الجانبين للآخر، وعن طريق الوفاق والتفاهم. وكما قال رئيسنا الراحل مانديلا خلال مأدبة أقيمت في كيب تاون أثناء زيارة الرئيس ياسر عرفات عام ١٩٩٨،

”لقد أظهرت تجربتنا المتواضعة أنه يمكن إيجاد حلول تفاوضية حتى للنزاعات التي أصبح العالم يعتبرها غير قابلة للحل. وقد علمتنا أن مثل هذه الحلول تنشأ عندما يسعى الخصوم السابقون لإيجاد أرضية مشتركة“.

وفي الختام، أود أن أقول إن جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما كاملا بكفالة أن يصبح التوصل لحل قائم على وجود دولتين، وعمليات السلام المتفق عليها التي تهدف إلى كفالة وجود دولتين لهما مقومات البقاء تعيشان جنبا إلى جنب لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع شعوب المنطقة، ولا سيما الإسرائيليين والفلسطينيين، حقيقة واقعة. ونحن على استعداد للقيام بدورنا

في مساعدة الأطراف على تحقيق السلام الدائم من أجل أطفالهم وأجيالهم المقبلة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته، والسيدة تانيا هاري لما قدمته من إسهامات.

وللأسف، لا تزال الحالة في الميدان تتدهور. فقد شهدنا في الأسبوع الماضي تصعيدا آخر. إذ نفذت إسرائيل عملية في غزة استهدفت أحد كبار قادة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وردا على ذلك، أطلقت صواريخ من غزة على جنوب ووسط إسرائيل. ولحسن الحظ، وبفضل الجهود المضنية التي تبذلها الأمم المتحدة ومصر، تمكنا من منع تحول أحد أخطر التصعيدات في غزة وما حولها إلى حرب كاملة. ولحسن الحظ، استقرت الحالة من أجل صون حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وأمنهم. بيد أن هذا مثال آخر على مدى تقلب الأوضاع في الميدان.

وفكرة حل الدولتين المتفاوض عليه هي حجر الزاوية في سياستنا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن ذلك الحل لا يزال للأسف يتعرض للتفكيك شيئا فشيئا، لا سيما من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وموقف بولندا بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة واضح ولم يتغير. وهو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي. وقد كان اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تأكيدا قويا على توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة.

وأنتقل الآن إلى الحالة في غزة، التي لا تزال أليمة وتواصل تأجيج التشدد والتطرف وتعزيز عدم الاستقرار. وندعو الجميع إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، فضلا عن إنهاء سياسة الإغلاق المستمر وكفالة استمرار فتح نقاط العبور الهامة للحياة اليومية لسكان غزة، وفي الوقت نفسه معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وعلى المسار السياسي، فإن الانقسام داخل الصف الفلسطيني لا يؤدي إلا إلى تفاقم أوضاع السكان في غزة، وإضعاف التطلعات الوطنية للفلسطينيين. إننا بحاجة ماسة إلى إعادة إطلاق عملية المصالحة بين الفلسطينيين. ويجب أن يلتزم الجميع بالجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد. وقد أحطنا علما بإعلان الرئيس عباس بإجراء الانتخابات، وأنه من المتوقع تحديد موعد في القريب العاجل للانتخابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام بتلك العملية.

إن السبيل الوحيد للمضي قدما أمام الفلسطينيين والإسرائيليين هو التفاوض على حل الدولتين، مع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وينبغي أن يتمثل هدفنا الرئيسي اليوم في استعادة الأفق السياسي لاستئناف عملية سلام مجدية.

وأود أن أختتم بياني ببعض الكلمات عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال تشكل أحد المساهمين الرئيسيين في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق، تؤيد بولندا التمديد التقني للولاية الحالية للوكالة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تقريره عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والشكر موصول للسيدة تانيا هاري على إحاطتها.

وللأسف لا بد من الإشارة إلى أننا لا نجد مفرا من الحديث مرارا وتكرارا عن تدهور الأوضاع العامة في المنطقة عندما نناقش الحالة في الشرق الأوسط في هذه القاعة. ولكن بدلا من الاستجابة للنداءات إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمات الطويلة الأمد والجديدة، نرى الإجراءات الانفرادية التي تتنافى تماما مع منطق الوفاق والعمل الجماعي.

وأعني، أولا وقبل كل شيء، المشكلة المحورية في المنطقة بأسرها، وهي مسألة تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. لقد اتخذت الولايات المتحدة، قبل يومين، خطوة أخرى تقوض مجموعة الاتفاقات الخاصة بهذه المسألة بأكملها. فقد أعلن أن سلطات الولايات المتحدة لم تعد ترى أن بناء إسرائيل للمستوطنات في الضفة الغربية يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على أن هذا اعتراف بما يسمى بالحقائق على أرض الواقع. أما نحن، فنعتبر تلك الحقائق غير مقبولة وغير قانونية. ومن الواضح أن هذه الخطوة من شأنها أن تفاقم الحالة المتوترة بالفعل في إطار الجهود الرامية إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويتطابق ذلك البيان مع قرارات إدارة الولايات المتحدة بشأن القدس والاعتراف غير الشرعي بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) بوجه خاص. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الجولان أرض سورية بلا شك، احتلتها إسرائيل ثم قامت بضمها بشكل غير مشروع. وقد اشتد القصف الصاروخي من إسرائيل على سورية في الأيام القليلة الماضية، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة في المنطقة. وهذا النوع من الإجراءات ممقوتة ومثار قلق شديد. ونؤكد من جديد الموقف المبدئي الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي مفاده أن إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي أثر قانوني ويشكل انتهاكا للقانون الدولي، فضلا عن كونه إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وبالنسبة لنا، لا يزال الأساس المعترف به دوليا ً للتسوية في الشرق الأوسط ثابتاً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد. وإلى جانب ذلك، فإننا نشعر بالقلق، على غرار زملائنا، إزاء تزايد حدة الأوضاع حول قطاع غزة وما اقترن بذلك من إطلاق الصواريخ على إسرائيل والقصف الانتقامي. ونحن بحاجة أيضا إلى بذل جهود حثيثة على الصعيد الدولي من أجل تحسين الحالة الإنسانية المتردية في غزة.

ونعتقد الآن أكثر من أي وقت مضى أنه قد أصبح من الضروري تماما اتخاذ تدابير واقعية لإخراج عملية السلام من مأزقها الخطير. فأولا وقبل كل شيء، يجب أن تتوقف السياسات التي تعزز النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وهدم الممتلكات الفلسطينية. وستواصل روسيا بذل جهودها بأشكال ثنائية وأشكال أخرى بهدف إحياء الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن الواضح بالنسبة لنا، شأننا في ذلك شأن معظم زملائنا، أن المخرج الوحيد من كل تلك المجموعة من المشاكل المتزايدة هو من خلال تضافر الجهود الدولية والإقليمية، مع قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور رئيسي. إننا نعتقد أن المجموعة الرباعية، التي أيد مهامها العديد من قرارات مجلس الأمن، لا تزال مناسبة وأن ثمة احتياج لها أكثر من أي وقت مضى.

لقد أظهر التصويت بجلاء على جملة مشاريع القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط في اللجنة الرابعة، في الأسبوع الماضي، دعم المجتمع الدولي المتزايد للمبادئ التي تشكل الأساس للتوصل إلى تسوية. ونعتقد أن التأييد الذي بدا تجاه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مهم للغاية. إن نشاط الأونروا له بعد سياسي إلى جانب البعد الإنساني؛ وهي ذات تأثير هام في تحقيق الاستقرار في الأرض الفلسطينية وفي بلدان الشرق الأوسط. إن لإسرائيل وفلسطين أهمية دينية كبيرة بالنسبة لمئات الآلاف من أتباع الديانات التوحيدية وسيكون الإسراع بإقامة سلام دائم في تلك الأراضي في مصلحة كل المسيحيين والمسلمين واليهود.

وفي الختام أود أن أؤكد أن عدم حل مشكلة فلسطين، إلى جانب سنوات من عدم الاستقرار في المنطقة برمتها، يزيد من احتمال حدوث الاحتجاجات والتطرف عموما. إن الحالة تتطلب جهودا متضافرة من جانب الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي. وقد أُوعز إلى الأمين العام أن يعمل بشأن تلك المسألة بموجب القرار ٥٩٨ (١٩٨٧). وقد غدت الحاجة أكثر إلحاحا لوضع آلية مستدامة للأمن الجماعي في المنطقة من خلال الحوار على قدم المساواة. وترمي مبادرة روسيا في هذا الصدد إلى إزالة حالات الصراع ووضع تدابير للثقة والرقابة.

السيد دجاني (إندونيسيا): أود في البداية، أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على ما قدمه من معلومات مستكملة بشأن ما يحدث على أرض الواقع، فضلا عن السيدة تانيا هاري لتقديم منظور مختلف. وعلى غرار الآخرين الذين حضروا إلى هذه القاعة، جاءت إلينا بقصص معاناة محزنة وحقيقية من شأنها أن تطرح سؤالا وهو أي مدى أكثر من ذلك يمكننا في هذه القاعة أن نتحمله فيما يتعلق بهذه المسألة، وأي مدى أكثر من ذلك يمكن أن يتحمله الشعب الفلسطيني وإسرائيل بشأن هذه المسألة. إننا نرحب بوقف إطلاق النار الذي ظل قائما منذ الخميس الماضي، ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط ذات الصلة.

أولا، يجب أن يتوقف العنف والاستفزازات. إننا ندين العنف من أي نوع، لا سيما عندما يستهدف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. إن قصف ثمانية مدنيين في غزة من قبل إسرائيل، كما ذكر المنسق الخاص ملادينوف، ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد، وأن يخضع للتحقيق بنزاهة. ويشعر وفد بلدي أيضا بالجزع إزاء استمرار الأعمال الاستفزازية والعنف من جانب السلطة القائمة بالاحتلال تجاه المدنيين الفلسطينيين. يجب وقف حلقة الانتقام المفرغة. ففي الأسبوع الماضي وحده قُتل في قطاع غزة، أكثر من ٣٠ شخصا، منهم ثمانية أفراد من أسرة واحدة. لقد تمكنا من تجنب كارثة أخرى؛ ولكن إلى متى يمكننا أن نعول على مثل ذلك الحظ؟

إن إندونيسيا تسلم بأنه قد تكون لدى البعض في المجتمع الدولي شواغل بشأن بعض الأعمال الفلسطينية المماثلة تجاه إسرائيل. ولكن للإنصاف، يجب أن نضع المسألة في السياق المناسب. إن توالي وخطورة ما ترتكبه السلطة القائمة بالاحتلال من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر لا يقبل المقارنة مع أعمال الفلسطينيين، التي كثيرا ما تأتي ردا على إحباط مستعصٍ. لا يحتاج المرء لأن يكون عبقريا لفهم الحالة. إننا نحتاج فقطً إلى الأمانة. يجب أن تتوقف دورات العنف والاستفزاز. ونحث حكومة إسرائيل على التقيد بالقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، يجب بالتالي معالجة الأسباب الجذرية للأزمة بصورة شاملة. ويجب ألا ننسى أبدا أن احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية هو السبب الجذري لهذه المشكلة التي طال أمدها. ويزيد من تفاقم ذلك سياسة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة، التي تتجاهل بشكل صارخ القانون الدولي والرأي الدولي. وأود أيضا أن أشير إلى البيان الجديد الذي أدلت به الولايات المتحدة هذا الأسبوع. فهو لا يساعد في شئ، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة تدهور الحالة الهشة بالفعل. إن المستوطنات غير قانونية وهي انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وترفض إندونيسيا بشدة أي محاولة للتشكيك في سياسة تمثل بما لا يقبل الجدل ضماً بحكم الأمر الواقع، وتشكل عائقا أمام جهود السلام على أساس حل الدولتين. إن بيان الولايات المتحدة غير المسؤول والاستفزازي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى جعل التوصل إلى حل للنزاع أكثر

صعوبة، ورؤية حل الدولتين بعيدة المنال. ويحدونا أمل صادق في أن هذا لم يكن القصد من البيان في المقام الأول، والذي ينبغي لنا أيضا أن نشير إلى أن الذي أدلى به أحد أعضاء المجموعة الرباعية. ونحث المجتمع الدولي على أن يؤكد من جديد عدم شرعية المستوطنات، واستمرار دعمه للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة الدولة، والاستقلال، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

النقطة الثالثة، هي ضرورة معالجة الحالة الإنسانية المتدهورة. لقد حدث تدهور حاد للحالة الإنسانية في غزة. وما يعقب ذلك من يأس وإحباط لدى الفلسطينيين يمكنه إثارة الغضب وأسوأ الانتهاكات. لذلك يجب رفع الحصار المفروض على غزة بلا مبرر، الآن وليس بعد. وفي الضفة الغربية، تؤدي أيضا الأوضاع القسرية التي تزيدها تفاقما عمليات الهدم الجارية، والإخلاء القسري، ووضع الخطط التمييزية، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول، والتوسع الاستيطاني، وعنف المستوطنين، إلى ترك الفلسطينيين في وضع هش بصورة متزايدة. وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد المعاناة بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين حيث يعاني تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبينما ترحب إندونيسيا بتجديد ولاية الوكالة، فإنها تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى بأن يقدم دعمه الكامل للعمل الحيوي الذي تضطلع به الأونروا.

وفي الختام، أُبلغت هذا الصباح بأن أغلق عيناي وأحاول تخيل وجود السلام في غزة. وعلى غرار مارتن لوثر كينغ، أنا أيضا لي حلم. أحلم أنه في ذات يوم سيتمكن أطفال فلسطين وأطفال إسرائيل من اللعب سويا في الملاعب. ولكن يبدو أن هذا الحلم صعب التحقيق، لأننا ما زلنا نواصل ترك المجال لحلقة الانتقام المفرغة، فالمستوطنون يواصلون الاستيطان، وتدلي البلدان ببيانات وتتخذ إجراءات تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. إن لدي حلم بأن يأتي اليوم الذي نصل فيه إلى الحل القائم على وجود دولتين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أشكر السيد ملادينوف والسيدة هاري على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، كما تتناقض مع قرارات مجلس الأمن. ويساعد الاستعمار أيضا على زيادة التوترات على أرض الواقع ويقوض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين. وهو يقوض آفاق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على النحو المشار إليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبوجود زهاء ٦٥٠ ٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإننا نقترب من نقطة اللاعودة.

ولهذا السبب، أدانت فرنسا قرار بناء ٢ ٣٤٢ وحدة سكنية في الضفة الغربية، وأشغال الهياكل الأساسية بالقرب من بيت لحم، التي تقوض التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية المستقبلية. وتأتي هذه القرارات بالإضافة إلى استمرار بناء ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية في الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى منتصف أيلول/سبتمبر وتوسيع ٦ ٠٠٠ وحدة أخرى خلال الفصل السابق. وفي المجموع، يتجاوز عدد القرارات المتعلقة ببناء المساكن الاستيطانية منذ بداية هذا العام بالفعل تلك الصادرة في عام ٢٠١٨. ولذلك، تدعو فرنسا السلطات الإسرائيلية إلى وقف هذه المبادرات، فضلا عن جميع المبادرات التي من شأنها أن تهدد حل الدولتين. وفي هذا الصدد، سنولي اهتماما خاصا للمعلومات الواردة في التقرير المقبل للأمين العام لعام ٢٠١٩ عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونأسف لأي قرار قد يشجع بناء المزيد من المستوطنات. فاحترام القانون الدولي أمر غير قابل للتفاوض. وهو ملزم للجميع. ويؤدي تقويض هذا المبدأ إلى إضعاف النظام الدولي بأسره. وليس لبلد واحد أن يقرر ما يُعتبر قانونيا. ولا يمكن تناول مسألة مشروعية المستوطنات على أساس كل حالة على حدة.

كما أود العودة إلى التطورات الأخيرة في الميدان، ولا سيما التصعيد الخطير الذي شهدته غزة في الأسبوع الماضي. إذ تدين فرنسا بشدة إطلاق أكثر من ٤٥٠ صاروخا على المناطق المأهولة بالسكان في الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة. وأود أن أذكر في هذا الصدد أن فرنسا ترى أن أمن إسرائيل أمر غير قابل للتفاوض، بل لن يكون كذلك أبداً. كما أن شن أي هجوم يستهدف عن قصد السكان المدنيين والهياكل الأساسية يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أحطنا علما بإعلان الجيش الإسرائيلي عن إجراء تحقيق داخلي في مقتل ثمانية مدنيين فلسطينيين، من بينهم خمسة أطفال، في غارة جوية على دير البلح في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو إلى أن يتمّ هذا التحقيق، على غرار تلك التي أعلنت عنها إسرائيل في نيسان/أبريل ٢٠١٨، بطريقة شفافة يعقبها اتخاذ تدابير تتناسب وخطورة الحالة.

وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار المتفق عليه برعاية المنسق الخاص. وبالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى وقف الأعمال العدائية، فلن يكون هناك استقرار دائم في غزة من دون رفع الحصار، إلى جانب تقديم ضمانات أمنية موثوق بها إلى إسرائيل، ومن دون عودة السلطة الفلسطينية.

ولن يكون بوسع السلطة الفلسطينية ممارسة سلطتها كاملةً في غزة إلا إذا استؤنفت عملية المصالحة فيما بين الأطراف الفلسطينية، التي يجب أن تنطوي على إجراء انتخابات ذات مصداقية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة والقدس الشرقية. ولاحظنا باهتمام التزام الرئيس عباس بإجراء انتخابات في المستقبل القريب، فضلا عن الأعمال التحضيرية المضطلع بها لهذا الغرض. ونشجع القيادة الفلسطينية على كفالة إجراء هذه الانتخابات، ونحن على استعداد لدعمها على هذا الدرب.

وفي سياقٍ تظل فيه الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية مثار قلق، أكرر التأكيد على التزام فرنسا باحترام حرية التعبير وحماية الصحفيين. كما ندعو السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قرارها القاضي بإلغاء تصريح إقامة مدير منظمة هيومن رايتس ووتش في إسرائيل وفلسطين عقب تأكيد المحكمة الإسرائيلية العليا ذلك القرار.

وفي الختام، أود أن أذكر دعم فرنسا الثابت لحل الدولتين. وفي وقت باتت فيه آفاق هذا الحل على المحك، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نذكّر بأن وحده الحل القائم على المعايير المتفق عليها دوليا سيمكّن من تحقيق تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين وإحلال سلام دائم في المنطقة. ويجب أن يتيح هذا الحل إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا تستند إلى حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة للدولتين. وسيكون الفشل مصيرَ أي خطة سلام تحيد عن تلك المعايير المتفق عليها دوليا. وبوصف فرنسا بلدا صديقا لإسرائيل وفلسطين على السواء، فإنها على استعداد لتشجيعهما على استئناف الحوار على هذا الأساس.

وفي انتظار إحلال سلام دائم يأتي بحل عادل، وواقعي ومستدام لقضية اللاجئين الفلسطينيين، سيظل دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالغ الأهمية. وفي الجمعية العامة، دعت أغلبية كبيرة جدا من الدول الأعضاء إلى تجديد ولايتها لمدة ثلاث سنوات، وهو اقتراح ترحب به فرنسا. وسنظل حريصين على أن تكون

الوكالة قادرة على تنفيذ ولايتها ومواصلة عملياتها، ولا سيما في القدس الشرقية.

وبالتعاون مع شركائنا الأوروبيين، سنواصل رصد الحالة عن كثب والدعوة إلى نظام يستند إلى القانون الدولي. ومن مسؤولية المجلس أيضا أن يكفل الامتثال للقانون الدولي والمعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وستحرص فرنسا على ذلك.

السيد أوغاريلّي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نرحب بعقد هذه الجلسة. ونشكر السيد ملادينوف والسيدة هاري على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

إن بيرو تتابع بقلق بالغ تطور الحالة في فلسطين. ونأسف لاستمرار الديناميات العدائية ولِما أصاب عملية السلام من جمود لا مجال لقبوله ولا لتحمّله. ونشعر بالجزع بوجه خاص إزاء التصعيد الجديد في قطاع غزة وما خلفه من قتلى وجرحى. وتدين بيرو الهجمات العشوائية التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات المتطرفة على الأراضي الإسرائيلية، فضلا عن ردّ إسرائيل غير المتناسب ضد الشعب الفلسطيني.

وفي ظل هذه الظروف، نحث الأطراف المعنية بشكل مباشر على الكف عن ارتكاب كافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وجميع الأعمال الإرهابية وجميع الهجمات على المدنيين، والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. وعلينا أن نمضي باتخاذ تدابير محددة في هذا الاتجاه.

ونأسف أيضا لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة بلا هوادة، بما فيها القدس الشرقية، وسنّ تشريعات تسعى إلى إكسابها وضعا قانونيا. وترتبط سياسة الاستيطان هذه ارتباطا وثيقا بالزيادة في عمليات الهدم والطرد، فضلا عن زيادة الحوادث العنيفة ضد المستوطنين الإسرائيليين، الذين يُعتبرون جناة في بعض الحالات وضحايا في بعضها الآخر.

ونلاحظ مع القلق أن من شأن التصريحات الأحادية الجانب عن هذه الممارسات غير المشروعة أن تزيد من تقويض السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وآفاق تحقيق حل الدولتين التي تتضاءل أكثر فأكثر. وعلى هذه الممارسات أن تتوقف تمشيا مع قرارات مجلس الأمن الملزمة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد على الحاجة الماسة إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة. وينطوي ذلك على استرداد السلطة الفلسطينية بشكل مسبق سلطتها على المنطقة وتقديم الضمانات الأمنية اللازمة لإسرائيل. ونرى أيضا أن من المهم مواءمة المساعدة الإنسانية مع الخطط الإنمائية التي تبعث الأمل في الشباب وتتيح لهم الفرص.

كما يجب أن نكرر التأكيد على ضرورة تزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتمويل ثابت ويمكن التنبؤ به، وتعبئة دعم المجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية، ولا سيما دعم البلدان التي لديها أكبر الموارد وتلك الملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ونرى أن على المجلس، نظرا إلى هشاشة الوضع الراهن، أن يكون واضحا في حث الأطراف على التصرف باعتدال، والحؤول دون المزيد من التصعيد ودعم استئناف حوار مجد بغية التوصل إلى الحل الوحيد الناجع، وهو الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها على نحو متبادل.

السيد العتيبي (الكويت): نشكر، في البداية، السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته حول آخر المستجدات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشكر كذلك السيدة تانيا هاري على إحاطتها. ونجدد دعمنا الكامل للسيد ملادينوف في الجهود التي يبذلها لتهدئة الوضع، تجنبا للمواجهة، خاصة في ظل الاستفزازات والقصف والاعتداءات التي شنتها القوات

الإسرائيلية مؤخرا على قطاع غزة، والتي ندينها بأشد العبارات ونجم عنها سقوط عشرات الضحايا الأبرياء من المدنيين بين قتيل وجريح. ونثني كذلك على الجهود التي بذلتها مصر للمساعدة على التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين والمناطق السكنية والبنية التحتية.

صوتت ١٧٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي في اللجنة الرابعة لصالح قرار تمديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمدة ثلاث سنوات إضافية. وبذلك، وجه المجتمع الدولي رسالة واضحة وحازمة لا تضع مجالا للشك حول أهمية دور الوكالة والخدمات الأساسية التي تقدمها لمجتمع اللاجئين الذين وصل عددهم إلى ٥,٥ ملايين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك رغم المحاولات الحثيثة لتفكيك ذلك الموقف الدولي الثابت منذ تأسيس الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) لعام ١٩٤٩. وإنه لمبعث فخر بأن تكون الكويت من ضمن قائمة أهم الشركاء للأونروا. بعد أن بلغت قيمة تبرعاتها الطوعية ١١٨ مليون دولار خلال الخمسة أعوام الماضية.

وبناء على ذلك، نرى، أولا، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية. وبالتالي، يقع على عاتقنا في مجلس الأمن مسؤولية خاصة في التمسك بالحق الأصيل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى ديارهم التي شُردوا منها، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وثانيا، تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية، كسلطة قائمة بالاحتلال، عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وثالثا، رفض أي تحرك من أي طرف لإسقاط حق العودة أو تشويه قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال محاولات التوطين أو تصفية وكالة الأونروا ووقف تمويلها أو ما يسمى بإعادة تعريف الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني بهدف حرمان أجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم من حق العودة.

رابعا، ندعو إلى توفير مقومات الحياة الكريمة والتنقل للاجئين الفلسطينيين مع الحفاظ على وضعهم كلاجئين إلى حين ممارستهم لحقهم في العودة والتعويض. وفي الوقت الذي نشكر فيه المفوض العام السابق للأونروا، السيد بيير كراينبول، على ما بذله من جهود طوال فترة مهامه، نقدم تحيتنا للشعب الفلسطيني الصامد على أرضه ونؤكد الدعم الكامل لنضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي، دفاعا عن أرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف أمام ما يتعرض له من اعتداءات إسرائيلية لتكريس الاحتلال وتقويض أي فرصة لسلام حقيقي، إضافة إلى حملات الاعتقالات التعسفية وهدم المباني والاستيلاء عليها واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخي وتركيبتها الديمغرافية والتمادي في بناء مستوطنات جديدة والتوسع في بناء المستوطنات الحالية والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونود هنا أن نجدد رفضنا لأي مساعي تهدف إلى شرعنة سياسية الاستيطان الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، كما ذكرنا، ولقرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتي تمثل عقبة في طريق السلام. ونؤكد مجددا على أن المستوطنات الإسرائيلية باطلة ولاغية وغير قانونية ولن تشكل أمرا واقعا مقبولا.

وختاما، وكما أوضحت في مقدمة بياني، فإن هذه الرسالة القوية والموقف الثابت لغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعم حق الشعب الفلسطيني في الحصول على كافة حقوقه

غير القابلة للتصرف إنما تعكس ما تحتله القضية الفلسطينية من أهمية خاصة في قلوب ملايين من شعوب العالم التي أكدت مجددا، وكما سمعنا من غالبية رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة، على مركزية القضية الفلسطينية وعلى أن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وأن الصراع العربي – الإسرائيلي يُحل وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أعرب عن تقدير وامتنان وفد بلدي للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها بلا كلل فريقه في الشرق الأوسط. كما نشكر السيدة تانيا هاري، المديرة التنفيذية لجمعية ”جيشاه: مركز الدفاع عن حرية الحركة“.

تأتي جلسة اليوم للنظر مجددا في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في توقيت مناسب جدا. فخلال الأسبوع المنقضي، اشتبك جيش الدفاع الإسرائيلي والمقاتلون الفلسطينيون في غزة مرة أخرى في مواجهات عنيفة، ما أسفر عن العديد من الوفيات والإصابات وأضرار مادية كبيرة. وهذه الاشتباكات المستمرة تهدد الأطفال، الذين، كما قال ممثل بلجيكا، يجري الاحتفاء بهم حاليا في قاعة الجمعية العامة في سياق الذكرى السنوية الثلاثين لإبرام اتفاقية حقوق الطفل. والأطفال والنساء والسكان المدنيون من كلا الجانبين هم دائما الفئات الأكثر عرضة للخطر في هذه النزاعات. ونعتقد أنه ما بقيت غزة مركز التوترات بين إسرائيل وفلسطين، فلن تفلح أي جهود لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان غزة البالغ تعدادهم مليوني نسمة في إعادة التوازن لمستوى معيشتهم المتدني منذ سنوات طوال.

ولذلك، فإننا نحث جميع الجماعات المسلحة في غزة على وقف استفزازاتها وهجماتها. وبالمثل، ينبغي لإسرائيل أن تحترم القانون الدولي وأن تكون ردودها محسوبة كي لا تلحق ضررا بالسكان المدنيين بوجه عام. وينبغي عدم استخدام أسلحة الحرب الفتاكة ضد مناطق مأهولة بالمدنيين الذين لا يشاركون في القتال في هذا النزاع. وينبغي للقوات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة احترام وضمان أمن المواطنين من كلا الجانبين في حالة اندلاع احتجاجات أو مظاهرات وأن تضع في اعتبارها أن حق الاحتجاج حق ديمقراطي تاريخي ما دام أن السكان المدنيين هم الذين يتظاهرون، كما هو الحال في غزة.

ولا يمكننا أن نترك الإسرائيليين والفلسطينيين يواجهون مصيرهم. ولهذا السبب، يحث وفد بلدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي على الحفاظ على وحدة الصف وعلى العمل بنهج أكثر إنسانية من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع يصب في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وهو الحل الذي تتمناه بشدة الشعوب الأخرى في الشرق الأوسط والعالم بأسره. ونأسف لأن اللحظات التاريخية التي منحت الأمل للعالم بأسره بشأن هذه المسألة قد طواها النسيان. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال من الضروري والملح مواصلة تنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد صيغة للمحادثات تشجع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات وعلى معالجة جميع المسائل المعلقة. نحن نرى أن هناك حاجة ضرورية وملحة لاستمرار الدعم لجهود وساطة مصر والأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. ولقد حان الوقت للزعماء الفلسطينيين كي يقدموا تنازلات ويسعوا للتوصل إلى اتفاقات نهائية حقيقية تضمن وحدتهم السياسية، وهو ما يمكنهم من العمل معا من أجل

رفاهية مواطنيهم. واتفاق كهذا سيشمل أيضًا عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن ارتياح حكومة بلادي للجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأن أحث المجتمع الدولي على مواصلة توفير التمويل الذي تحتاجه للاستمرار في عملها وتعزيزه. وفقا لالتزامنا بميثاق الأمم المتحدة، واعترافا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط وغيرها من الصكوك، تود غينيا الاستوائية أن تؤكد من جديد موقفها المتمثل في أننا نعتبر المطالبات التاريخية للفلسطينيين والوجود السلمي لإسرائيل عادلة. ولذلك نؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن يتم التفاوض بين الطرفين حول العاصمة القدس، وبما يضمن لكلتا الدولتين التعايش الآمن والسلمي وفي وئام مع الدول الأخرى في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر السيد ملادينوف مرة أخرى على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به فريقه في الميدان في ظل ظروف من الواضح أنها صعبة للغاية كما سمعنا. لقد لاحظت بعناية وصفه للوضع الحالي، ونظراً لعدد الأزمات والصعوبات التي شهدناها بشأن غزة في الأشهر الأخيرة، أعرف أنه لم يكن يستخف في هذا التوصيف. وسأعود إلى هذا الموضوع في الوقت المناسب.

كما فعل آخرون، أريد أن أبدأ بالتشديد على أن موقف المملكة المتحدة بشأن المستوطنات لم يتغير. إنها غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد صلاحية حل الدولتين. لقد تجسد الموقف البريطاني في دعمنا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولكن أيضًا للقرارات السابقة التي أكدت عدم وجود شرعية للمستوطنات، مثل القرار ٤٦٥ (١٩٨٠). كما أدانا طرح خطط لأكثر من ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في جميع أنحاء الضفة الغربية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وندعو إلى وقف هذه الإجراءات ذات النتائج الضارة.

أنتقل بالتحديد إلى غزة، وأود أن أشكر السيدة هاري على إحاطتها الإعلامية ووجهات نظرها حول إمكانية الوصول إلى غزة. نحن نأخذ هذه القضية على محمل الجد. وأعتقد أن أهم جوانب هذا الوضع هو تصاعد الأعمال القتالية في غزة التي بدأت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي نشعر بالقلق الشديد إزاءها. نحن نرحب بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وشأننا شأن الآخرين نشعر بالامتنان لمصر والأمم المتحدة على جهود الوساطة التي قاما ببذلها.

أود التأكيد على عدم قبول هجمات الجهاد الإسلامي الفلسطيني العشوائية ضد المدنيين على الإطلاق. نأسف للخسائر في الأرواح ونحث جميع الأطراف على الالتزام بترتيبات وقف إطلاق النار. على المدى الطويل، نشجع الجهات الفاعلة على تقديم مقترحات مستدامة للتصدي للخطر الذي تشكله حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من المقاتلين في غزة على أمن إسرائيل. إن سوء إدارة حماس يؤدي إلى عواقب وخيمة على شعب غزة وكذلك على إسرائيل.

أود أن أتطرق إلى ما ورد في الإحاطة الإعلامية للسيدة هاري حول القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول وإظهار كيفية تقييدها للصادرات وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني من حيث انخفاض النمو وارتفاع معدلات البطالة. نتطلع إلى أن تطبق إسرائيل على التجار الفلسطينيين نفس الشروط التي تطبقها على التجار الإسرائيليين.

أردت أيضًا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في التأكيد على قلقنا بشأن عمليات الهدم وحوادث العنف من كلا الجانبين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للانضمام إلى الآخرين في القول بأن أمن إسرائيل يمثل بالنسبة لنا أولوية قصوى وبشكل مطلق، ولإدانة إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ومع ذلك، ما دام الوضع المزعزع للاستقرار والعنف مستمرين سيكون من الصعب للغاية إيجاد حل لذلك.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد أعمال العنف من المستوطنين. إننا نرحب بالعمل من أجل إجراء انتخابات وطنية حقيقية وديمقراطية لجميع الفلسطينيين، وأنا أتفق مع المتكلمين الذين قالوا إن هذه الانتخابات ستكون حاسمة في ضوء قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة. وتحقيقًا لهذه الغاية ندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى البحث عن أرضية مشتركة والعمل معًا لاتباع مسار إيجابي نحو الديمقراطية من أجل تحقيق المنفعة الكاملة للشعب الفلسطيني.

أريد أيضًا أن أشدد على الدعوة إلى المزيد من الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مراجعة التشريعات ذات الصلة. إننا نشعر بالقلق إزاء القرار الصادر عن محكمة الصلح في رام الله بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أمر بحظر ٥٠ موقعًا عربيًا فلسطينيًا على الإنترنت، والذي نعتقد أنه جزء مهم مما يحدث على أرض الواقع.

أخيرا، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإشارة إلى أهمية حل الدولتين، وكذلك أهمية أن تعيش فلسطين وإسرائيل في سلام واحترام متبادل، جنبا إلى جنب باعتبارهما دولتين متساويتين وذات سيادة. إن الأمن بطبيعة الحال هو عنصر حاسم للغاية في هذا الشأن.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين): السيدة الرئيسة، أتوجه في البداية بتهنئتكم ووفد بلادكم على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة بقدرتكم الحكيمة لإنجاز مهام المجلس خلال فترة رئاستكم. كما أشكر المنسق الخاص للأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف والمديرة التنفيذية لمؤسسة ”مسلك“ السيدة تانيا هاري على إحاطتيهما الشاملتين وتقييماتهما للوضع الحالي الصعب بمختلف أبعاده في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ينعقد هذا الاجتماع اليوم في ظل استمرار اعتداءات الإدارة الأمريكية على حق الشعب الفلسطيني الأصيل في أرضه وإنكار حقه في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال. فتأتي الإدارة الأمريكية مرة أخرى بإعلان غير قانوني آخر حول المستوطنات الإسرائيلية غرضه القضاء على أي فرصة سانحة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار لمنطقتنا وشعوبها. إننا نرفض وندين بأشد العبارات هذا الإعلان غير المسؤول وغير الشرعي ونعتبره باطلاً من كل النواحي القانونية والسياسية والتاريخية والأخلاقية، ولا قيمة له، ويضاف إلى سلسلة الإجراءات الاستفزازية الطائشة التي تقوم بها الإدارة الأمريكية والتي بدأت منذ ادعاء أن القدس ”عاصمة إسرائيل“، مرورا بالهجوم على لاجئي فلسطين وحقهم في العودة إلى ديارهم ومحاولات إنهاء عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومن ثم الاعتراف بما يسمى بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل.

لقد رفض المجتمع الدولي كل هذه السياسات وتصدى لها، كما رفضتموها هنا في هذا المجلس، والبعض منكم الذين تكلموا إلى الصحافة قبل هذا الاجتماع. ونحن على ثقة بأن موقف المجتمع الدولي، وخاصة مجلسكم الموقر، هو موقف حازم وثابت

ورافض لهذا الإعلان الأخير كغيره من الإعلانات الأمريكية التي سبقته. فجميعها منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ولن تؤثر على الوضع القانوني والسياسي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولن تضفي أي صفة قانونية على السياسات الإسرائيلية الاستعمارية في أرضنا، بما فيها سياسة الضم والمستوطنات غير الشرعية. ولن يؤثر ذلك كله إلا على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وصورتها ومصداقيتها، أو ما تبقى منها أمام المجتمع الدولي. فإن هذه الإدارة أصبحت لا تتردد في ترسيخ عدم أهليتها كوسيط للسلام وازدواجية معاييرها ونواياها المنحازة للاحتلال الإسرائيلي على حساب حقنا في تقرير المصير.

فلا يمكن التصديق بأن الصوت الأمريكي الآن هو صوت داعم للسلام. فلقد أصبح جليا أنه صوت محرض ضد الشعب الفلسطيني ومشجع لإسرائيل للمضي قدما في الضم غير القانوني لأرضنا والانتهاك المنهجي لحقوقنا. لا أرضنا هدية تستجيب بها الإدارة الأمريكية لطموحات نتنياهو، ولا دم شعبنا عملة في مزاد الانتخابات الإسرائيلية.

لقد أكد مجلس الأمن في قراراته بدءا بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحتى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، وهو المبدأ الأساسي للنظام الدولي المعمول به منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما بت المجلس بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الأرض الفلسطينية، وحسم عدم قانونية ضم القدس. وكان في تبنيه لهذه القرارات مدفوعا بالسعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، عملا بولايته. ونؤكد مجددا أن الاستيطان، بوصفه وجها من أوجه الاستعمار، غير شرعي وفق قرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن ”الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة“ (انظر A/ES-10/273) وخرق لميثاق الأمم المتحدة وانتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي، فإن أية محاولة لقلب تلك الحقيقة هي محاولة بائسة. فلا يمكن لأحد، مهما بلغ جبروته، أن يغير القانون الدولي حسب أهوائه أو أوهامه.

وفي هذا الصدد، فإنني أود أن أنتهز هذه الفرصة للتقدم بالشكر لكل الدول والحكومات والمنظمات ولأعضاء مجلس الأمن الذين عبروا عن موقفهم المتمسك بالشرعية الدولية والملتزم بالإجماع الدولي حول أسس ومرجعيات الحل السلمي والعادل للقضية الفلسطينية، على إعادة تأكيدكم على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يعدُّ انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة أساسية أمام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام، وفقا لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

كما يمكن أيضا لكل دولة حاضرة هنا في الأمم المتحدة أن تسهم في إحلال السلام من خلال دعم حقوقنا غير القابلة للتصرف وعدم الاعتراف بالسياسات والممارسات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك تلك التي تسعى إلى تغيير طابع ووضع القدس وأي تغييرات لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعدم تقديم المساعدة أو الدعم لأنشطة الاستيطان غير القانوني، وعن طريق التمييز في المعاملات ذات الصلة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ومن خلال ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، وهو أكبر عقبة أمام تحقيق العدل والأمن والسلام.

إننا نحذر من منطق الإدارة الأمريكية الذي يرى القانون الدولي عقبة في وجه السلام، منطق يسعى لتبرير الجرائم الإسرائيلية، والاعتقاد بإمكانية فرضه على المجتمع الدولي كواقع يجب القبول به. فلا يوجد قانون دولي نحتكم إليه جميعا وقانون آخر تخترعه الإدارة الأمريكية خصيصا ليتناسب مع أطماع إسرائيل الاستعمارية ويغفر لها جرائمها. فالقانون الدولي الذي

نعرفه جميعا لا يحتمل الازدواجية والتنمر ويسري على الجميع دون استثناء، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة نفسها.

إن القانون الدولي الذي نعرفه لا يغفر الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ولا يمنع سكانه المدنيين من الحصول ولو على قدر بسيط من الحياة والأمل ولا يغفر الغارة الجوية الإسرائيلية على بيت عائلة السواركة وقتل خمسة من أطفالهم الصغار. والقانون الدولي لا يغفر أن تنام طفلة تحلم بالاحتفال صباحا بيوم ميلادها العاشر وتستيقظ على جنازة تودع فيها والديها ولا يغفر قتل رجل في الخليل، كان قد خرج لسد حاجة أسرته وانتظرته ولم يعد ولا يغفر حجز جثامين الشهداء وحسرة ذويهم ولا يغفر قنص صحفي مصور في عينه اليسرى فيفقدها أثناء توثيقه لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، ظنا من جنوده أن قتل الشاهد يخفي جريمتهم ولكنه فضحها وأدانهم.

والقانون الدولي لا يغفر التربص بالفتيات والشبان واعتقالهم بشكل تعسفي، كما لا يغفر تعذيبهم في السجون والمعتقلات الإسرائيلية ولا يغفر الاجتياحات العسكرية للمدن والقرى والمخيمات ودب الرعب في قلوب الأمهات خوفا على مصير أطفالهن ولا يغفر التهجير القسري وهدم البيوت والممتلكات وتشريد أصحابها ولا يغفر إرهاب وعربدة المستوطنين الإسرائيليين ونهبهم للموارد الطبيعية الفلسطينية وحرق الحقول وأشجار الزيتون. إن القانون الدولي لا يغفر الانتظار لساعات طويلة على الحواجز العسكرية، ولا يغفر التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والضم العنصري في القدس والممارسات الاستفزازية في الحرم الشريف وفرض الإجراءات الضريبية غير القانونية على كنيسة القيامة.

إن القانون الدولي لا يغفر الصمت على كل ما سبق. وإننا، شعبا وقيادة – فلسطينيين جميعا – لن نستسلم للابتزاز السياسي، كما سنستمر في اتخاذ جميع التدابير والإجراءات السياسية والقانونية الممكنة لمواجهة هذه السياسات العنصرية والممارسات اللا إنسانية، وذلك وفاء بالتزاماتنا تجاه شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وتكريما لتضحياته التاريخية ودفاعا عن حقوقنا وثوابتنا الوطنية، بما في ذلك حقنا في الحرية والأمن والكرامة على أرض وطننا الغالي، فلسطين. وكما قال أحد شعرائنا،

”إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب
القدر ولا بد للّيل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إعتمدت الولايات المتحدة قبل يومين سياسة مهمة صححت خطأ تاريخيا. ونشكر إدارة الولايات المتحدة على رفضها الواضح للمزاعم الكاذبة والكذبة التاريخية بأن المجتمعات المحلية الإسرائيلية في يهودا والسامرة غير شرعية بطبيعتها بموجب القانون الدولي. وفي وقت سابق من هذا اليوم، كان من دواعي سروري التحدث مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية كرافت التي اتصلت بي أثناء سفرها إلى أمريكا اللاتينية لكي تعبر لي عن دعمها المستمر لإسرائيل.

ونتطلع للتصدي للنفاق الذي نراه عندما يتعلق الأمر بتحديد العقبات الحقيقية التي تحول دون إحلال السلام في المنطقة. ونأمل أن تجد بقية المجتمع الدولي الشجاعة لاستعراض سياسة الولايات المتحدة بعين غير متحيزة. ويهودا والسامرة جزءان لا يتجزآن من وطن الشعب اليهودي. وهذا ليس تطوراً أو ادعاء حديثين، ولكنهما حقيقة تاريخية لن يتم إنكارها أبدا مرة أخرى. ويؤكد إعلان الولايات المتحدة من جديد على أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) استند إلى دوافع سياسية وأدى إلى إطالة أمد النزاع.

وفي الكثير من الأحيان، إدعى أعضاء مجلس الأمن، كما فعلوا اليوم، أن المجتمعات المحلية اليهودية في يهودا والسامرة عقبة أمام التوصل إلى حل للنزاع. ولا تؤدي استجابة بعض الدول الأوروبية بطريقتها المعهودة لإعلان وزير الخارجية بومبيو إلا إلى المزيد من التأخير في فرص إنهاء النزاع. والتاريخ يخبرنا أن هذه الادعاءات لا أساس لها، واسمحوا لي أن أكون واضحا بأن المجتمعات المحلية اليهودية لا تشكل عقبة أمام تحقيق السلام. لقد أوضحت إسرائيل ذلك مرات عديدة، ليس فقط بالكلمات ولكن بالأفعال. لقد أثبتنا في اتفاقات السلام التي أبرمناها مع مصر والأردن أنه عندما يكون هناك شريك فإننا على استعداد للتفاوض والمضي قدماً لتحقيق السلام.

وفي عام ٢٠٠٥، قررت إسرائيل من جانب واحد مغادرة قطاع غزة. ورغم حقوقها في الأرض، إتخذت إسرائيل هذا القرار الصعب لأننا اعتقدنا أنه سيقربنا من إنهاء النزاع. وقوبلت بدلاً من ذلك بالإرهاب والعنف. وشهدنا الأسبوع الماضي مرة أخرى إطلاق صواريخ على المدنيين، حوالي ٤٠٠ صاروخ. وفي عام ٢٠٠٩ طلب الرئيس أوباما من رئيس الوزراء نتنياهو تجميد البناء في يهودا والسامرة. وتحلى رئيس الوزراء نتنياهو بالبراغماتية وجمد البناء لمدة ١٠ أشهر. وقد أبدت إسرائيل مرة أخرى استعدادها لتقديم تنازلات من أجل تحقيق السلام. وغني عن القول إن هذه الالتفاتة قوبلت مرة أخرى برفض الجانب الآخر.

ويبرز التاريخ بوضوح أن إسرائيل لا تعمل فقط على تحقيق السلام بل أثبتت مرارًا وتكرارًا أن المجتمعات المحلية اليهودية في يهودا والسامرة ليست عقبات أمام تحقيقه. لماذا إذن يكرر بعض أعضاء المجلس بهوس الشعار القائل بأن المجتمعات اليهودية، التي يشيرون إليها باسم المستوطنات، تشكل عقبة أمام تحقيق السلام؟ ربما يتعلق الأمر بالأهداف السياسية والرغبة في فرض حل على الجانبين. وإلا فلماذا يرفض المجتمع الدولي الاعتراف بالعقبات الحقيقية أمام السلام؟

وعلى عكس الادعاء الذي لا أساس له بأن المجتمعات المحلية اليهودية تقف عقبة أمام تحقيق السلام، هناك عقبتان رئيسيتان أمام السلام يجب التغلب عليهما إذا أردنا التوصل إلى اتفاق. ولم نسمع عنهما هنا اليوم.

العقبة الأولى هي تحريض السلطة الفلسطينية على إسرائيل والشعب اليهودي. وعندما يتم تعليم جيل كامل في المدرسة أنه ليس لدولة إسرائيل الحق في ا، لوجود وعندما يتم تعليم الأطفال تمجيد الشهداء الذين تؤدي أفعالهم البطولية المزعومة إلى قتل الأبرياء، وعندما يقوم المعلمون بشيطنة اليهود، فإننا نواجه عقبة حقيقية أمام السلام. فالتحريض عقبة أمام السلام، ة لكننا لا نسمع كل أعضاء المجلس يقولون ذلك لأنه في ذلك لوم للسلطة الفلسطينية بدلاً من إسرائيل.

والعقبة الحقيقية الثانية أمام السلام هي محاولة المجلس تحديد نتيجة المفاوضات قبل أن تبدأ. ولدى الكثير من أعضاء المجتمع الدولي عادة محاولة تغيير نقطة البداية للمفاوضات المستقبلية. ربما يتم ذلك بدافع الإحباط من حقيقة أن حل النزاع لم يتم التوصل إليه بعد.

إن المجتمع الدولي يستخدم وسائل قانونية مشكوكا فيها لمحاولة حل نزاع سياسي. وهناك العديد من الأمثلة على هذا السلوك. وفي الاتفاقيات المعتمدة دوليا، وافقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية – وقعنا ذلك الاتفاق – على أن الحدود المستقبلية سيتم التفاوض بشأنها بشكل مباشر وثنائي. وعلى الرغم من أنني سمعت بعض الملاحظات المخالفة لهذه الحقيقة في القاعة اليوم، إلا أنه مع ذلك لدينا تلك الاتفاقات. وقرر البعض في المجتمع الدولي تجاوز الاتفاق الصريح بين الطرفين وإضافة بعض الشروط المسبقة.

سمعنا قبل عدة دقائق أن بعض أعضاء المجلس يقولون إن الحدود المستقبلية سيتم التفاوض عليها بناء على ما يسمى بخطوط عام ١٩٦٧. وينص اتفاق الهدنة العامة المبرم بين

إسرائيل والأردن في شهر نيسان/أبريل ١٩٤٩ صراحة على أن خط ترسيم الحدود قد وضع لأغراض عسكرية فقط، وكما ورد في المادة السادسة من الاتفاق ”دون الإخلال بالمستوطنات الإقليمية أو الخطوط الحدودية المستقبلية“. ووقعنا ووقع الأردنيون على الاتفاق في عام ١٩٤٩. إن إضافة هذا الشرط المسبق محاولة لتحديد نتيجة المفاوضات قبل أن تبدأ. وبالمثل، هذا ما يفسر إصرار البعض في المجتمع الدولي على الادعاء بأن المجتمعات اليهودية المحلية في يهودا والسامرة تشكل عقبات أمام السلام رغم علمهم جيدًا ما ذكرته للتو، ويهدف الادعاء إلى محاولة تحديد مصير هذه المجتمعات المحلية في أي اتفاق مستقبلي، قبل حتى أن يتفق الطرفان أو في الواقع أحدهما على التفاوض.

وخلال الأسبوع الماضي فقط، تم تجديد ولاية الأونروا. إن الأونروا تحافظ على وضع اللاجئين وتتحدث في المدارس عن حق العودة غير الموجود. لماذا يختار المجتمع الدولي إبقاء الأشخاص في وضع لاجئين؟ لماذا يجب الاستمرار في اعتبار شخص يحمل جنسية بلد آخر، على سبيل المثال المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، لاجئًا وفق الأونروا؟ والتفسير الوحيد الممكن هو أن ذلك محاولة لتشكيل حل النزاع.

علاوة على ذلك، فإن دعوة المنظمات الإسرائيلية التي تعمل تحت مظلة الديمقراطية الإسرائيلية وحرية التعبير إلى المجلس ترسم صورة مشوهة للواقع – وليست هذه هي المرة الأولى – لمحاولة ترسيخ خطاب منحاز لجانب واحد. ولا يدفع ذلك قدما آفاق المفاوضات. بل إنه يضمن أنها لن تجري في المستقبل القريب.

إن إعلان الولايات المتحدة هذا الأسبوع ينافي ما يقوله الآخرون في المجتمع الدولي. فهو يقول بأنه لا يمكننا أن نقرر للطرفين الشكل الذي سيبدو عليه الحل وأنهما وحدهما اللذان يستطيعان تحديده. هناك فرق حاسم بين القول بأننا لن نعلن أن جميع المجتمعات المحلية اليهودية في يهودا والسامرة غير شرعية وبأننا سوف نسمح للطرفين بتقرير ما يحدث لهما في المستقبل من ناحية، وأننا سوف نعلن أن هذه المجتمعات المحلية غير شرعية وأنه لن يتم التوصل إلا إلى نتيجة واحدة فقط في المستقبل من ناحية أخرى. لماذا يجب أن نتفاوض إذا كان مجلس الأمن يعرف بشكل أفضل؟ لا تحاول الولايات المتحدة إساءة استخدام القانون الدولي من أجل فرض نتيجة للنزاع، لكنها تفهم أنه لا يمكن للنتيجة أن تأتي إلا من خلال المفاوضات. وقد ردد مسؤول أمريكي هذه الفكرة قائلا إن الإعلان سيتيح مجالًا مناسبًا لإجراء محادثات في المستقبل.

عندما يحاول المجتمع الدولي فرض حل، فإنه يحقق أثرا عكسيا بالضبط. وعندما يرى الفلسطينيون أن هناك من يخوض معاركهم بدلا عنهم، فلماذا سيوافقون على المجيء إلى طاولة المفاوضات حيث سيتعين عليهم تقديم تنازلات للتحدث معنا؟

وأود أن أسأل زميلي سفيري بلجيكا وفرنسا، كم مرة التقيا مع السيد منصور على مدى العام الماضي أو على مدى الأعوام الأربعة الماضية. كم مرة التقى السيد منصور مع الوفد الإسرائيلي طوال السنوات الأربع الماضية؟ كم مرة التقى الرئيس عباس برئيس الوزراء نتنياهو خلال السنوات الأربع الماضية؟

قد يبدو للمجتمع الدولي أنه يساعد الفلسطينيين، غير أن الأمر ليس كذلك. فهو ببساطة يؤخر اليوم الذي سنجلس فيه فعلا ونتفاوض بشكل مباشر. إن تصرفات المجتمع الدولي تؤخر إجراء المفاوضات، وهو أمر من الواضح أنه يأتي بنتائج عكسية.

وقد أسفر الدعم التلقائي لبعض البلدان الأوروبية للفلسطينيين عن حملة دعائية تبدأ هنا في نيويورك، وتنتهي في رام الله. وإذا كانت تريد المساعدة حقا، يجب أن تغير نهجها لأن انتقاداتها تحول دون إجراء مفاوضات مباشرة. وإذا كان المجتمع الدولي يريد إنهاء هذا النزاع، فيجب عليه أن يحول تركيزه من محاولة تحديد نتيجة المفاوضات إلى التشجيع على إجراء مفاوضات. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور هام في هذا الصدد، ونعتقد أن بإمكان البلدان العربية في منطقتنا أن تضطلع

كذلك، من خلال نفوذها، بدور حيوي في إعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات.

وإسرائيل على استعداد تام للتفاوض، كما أظهرنا مرارا في الماضي. ولكن يجب على المجتمع الدولي الكف عن محاولة فرض نتيجة حتى يأتي الفلسطينيون إلى الطاولة. يجب عليهم، بدلا من ذلك، إرغام الفلسطينيين على المجيء – المجيء فحسب – من دون شروط مسبقة. ولن يكون للنزاع السياسي حلا قانونيا على الإطلاق. فالحل الوحيد هو الحل المتفاوض عليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في القائمة،

غير أن عددا من الزملاء طلبوا إجراء مشاورات، ولذا فإنني أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.